الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم: التاريخ

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

الموسـومة بـــ:

المحتشدات ابان الثورة التحريرية
الشرق الجزائري أنموذجا (1954-1962م)

إعداد الطالبتين:

- صافة نعيمة
- ضحك نجاة

إشراف الأستاذ:

د-زاهي مُحَمَّد

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب:	الصفة:
د.بن حادة مصطفى	رئيساً
د. زاهي مُحَمَّد	مشرفاً ومقرراً
د. بوسلامة مُحَمَّد	مناقشاً

الموسم الجامعي: (1444-1445هـ-2023-2024م)

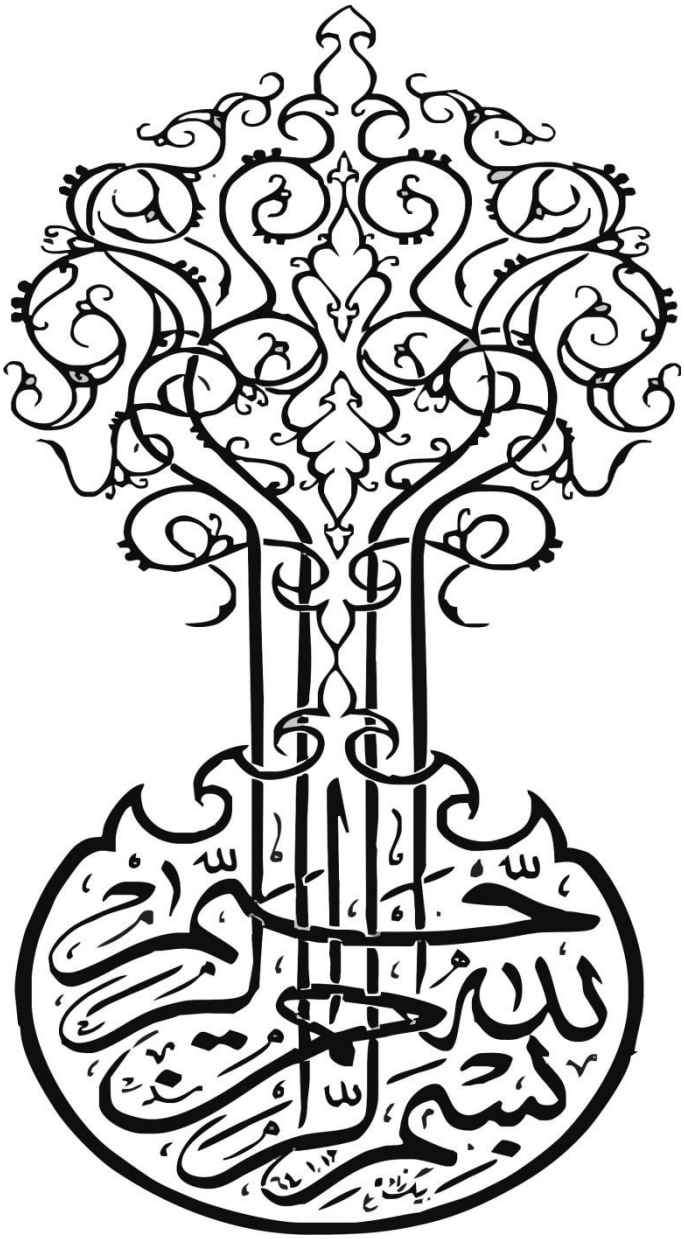
بسم الله الرحمن الرحیم

شكر وعرفان

قال الله تعالى : بسم الله الرحمن الرحيم

"وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد"

سورة إبراهيم8

الشكر اولا لله عزوجل الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل، ثم نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف زاهي محمد الدي ساعدنا في إنجاز هذا البحث ولم يدخر جهدا في التوجيه و الإرشاد و معلوماته القيمة و الشكر للأعضاء لجنة المناقشة، وكما لا يفوتنا أن توجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل سواء من قريب او بعيد ونخص بالذكر الاستاذ مقلاتي عبد الله من جامعة محمد بوضياف المسيلة الذي قدم لنا يد المساعدة ولو بالقليل و شكر خاص

للأستاذ خالد عبد السلام من عين الدفلى.

إهداء

الشكر والحمد الله على فضله علينا فله الحمد والشكر في كل وقت وحين.

– إلى أرواح شهدائنا الأبرار.

– إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

– إلى روح جدتي الطاهرة وإخوتي حفظهم الله.

–إلى كل أصدقائي الأوفياء ولكل من شجعني وساندني ولو بكلمة طيبة.

–إلى الدكتورة "بوخاتم رحيمة" والأستاذ الدكتور " مقلاتي عبد الله " اللذان ساعدان في إنجاز هذا العمل جزاهم الله خيرا مع تمنياتي لهم بالتوفيق في مهامهم النبيلة.

–إلى الأخت ورفيقة الدرب وصديقة العمر التي تقاسمت معها هذا العمل "نعيمة" .

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملي هذا عملا مقبولا ونافعا.

نجاة

إهداء

إلى شهداء الثورة التحريرية الكبرى.

-إلى من كان لهما الفضل بعد الله تعالى في نجاحي امي و ابي أسأل الله تعالى لهما الصحة و العافية.

-إلى اختي و اخي اللذان ساعداني في إنجاز عملي جزاهما الله خيرا إلى أختي و صديقتي التي شاركتني في إعداد المذكرة"نجاة"

-إلى هؤلاء، اهدي عملي المتواضع هذا راجية من الله تعالى ان يجعله عملا نافعا و يستفاد منه.

نعيمة

دليل المختصرات: Abréviation

أ باللغة العربية:

تر	ترجمة
دت	دون تاريخ
دع	دون عدد
د-أ-م	دون اسم المجلة
ط	الطبعة
ص	الصفحة
كلم	كيلومتر
ج-ت-و	جبهة التحرير الوطني

ب-باللغة الفرنسية:

S-A-S	section administration spéciales
G.A.D	Groupe d'auto défonce

المقدمة

المقدمة :

إن اليوم الذي بدأ فيه الاحتلال الفرنسي للجزائر هو نفس اليوم الذي استقلت فيه، غير أن الفارق الزمني بينهما هو 132 سنة، امتلأت بالأحداث والشهداء، وأمام تضحيات الشعب وإيمانه القوي بقضيته وتمسكه بثورته- إذا اختار إحدى الحسنين إما النصر أو الشهادة- زاد عدوان الاستعمار الفرنسي وتعددت وسائله لكسر وحدة الجزائريين، وبذلك شرعت الإدارة الفرنسية في سن القوانين التعسفية وممارسة الإجراءات القمعية لإخماد الثورة، هذه القوانين التي سمحت بتجسيد سياسات عسكرية قمعية على أرض الواقع، من بينها إقامة المحتشدات، هذه الأخيرة التي تعد من بين أخطر الإجراءات المتبعة لخنق الثورة، انتشرت بصفة واسعة إبان الثورة خاصة في الشرق الجزائري من الفترة (1962/1954). ليُحشر بداخلها – إجباريًا- ملايين الجزائريين مختلفين أعمارًا وفئاتٍ وقوة وضعفا.

- أهمية الموضوع:

-يرتكز موضوع العمل على دراسة السياسة الاستعمارية القمعية المتمثلة في الترحيل القصري للمواطنين وإكراههم على ترك قُراهم ومغادرة أراضيهم خاصة الجبلية والريفية منها لحشدهم في مراكز الموت البطيء لعدة أهداف عملت عليها فرنسا الاستعمارية.

- للموضوع أهمية كبيرة إذ يسلط الضوء على جانب من جوانب السياسية الاستعمارية الخطيرة التي تهدف إلى صنع حاجز بين جيش التحرير الوطني والشعب والقضاء على الأهالي تدريجيا ومحو وجودهم، كما تكمن أهميته في التعرف على المحتشدات وخلفيات ظهورها وكذا الهدف من إقامتها والتعرف على حياة المحتشدين داخل هذه المراكز.

-التعرف النتائج والانعكاسات التي نتجت عن سياسة المحتشدات وكيف تصدى لها الشعب الجزائري وجيش التحرير الوطني.

- اسباب إختيار الموضوع:

دفعتنا عدة أسباب لإختيار هذا الموضوع منها ذاتية وموضوعية.

أما الذاتية منها:

. الرغبة الشخصية في التعرف على الجرائم المرتكبة خلال فترة الثورة في ظل سياسة المحتشدات.

. حب الاستطلاع على تاريخنا والتعرف على ماهية المحتشدات.

الاسباب الموضوعية:

. الكشف عن سياسة فرنسا الخبيثة من خلال المحتشدات وجرائمهم المنجرة عنها، كونها تتبع أسلوب الإبادة الجماعية وممارسة الحرب النفسية على الشعب الجزائري وإضعاف قدراته والقضاء على إرادته.

-البحث في تاريخ الثورة الجزائرية والحفاظ على الذاكرة التاريخية.

-في معرفة تأثير المحتشدات على الثورة منذ ظهورها في الولايتين التارخيتين الأولى والثانية على خلفية الانتصارات المحققة في القاعدة الشرقية.

-إبراز وحدة الشعب الجزائري في مواجهته لمثل هذه السياسات الخطيرة وبالتالي التأكيد على تلاحمه ووفائه لقضيته.

•إشكالية البحث :

تعد المحتشدات الفرنسية من أخبث وأخطر الخطط التي واجهت بها فرنسا الاستعمارية الثورة التحريرية لإخماد لهيبها والقضاء على حماس شعبها، وهي ليست مراكزًا لعزل الشعب عن ثورته فقط إنما هي أيضا مراكز للتعذيب والتقتيل الجماعي وبناءً على هذا نطرح الإشكال التالي:

*هل كان للمحتشدات تأثير عميق على مسار الثورة التحريرية؟ وما مدى نجاح سياسة المحتشدات الفرنسية أثناء الثورة من في الشرق الجزائري؟

*من هذه الإشكالية تتفرع عدة تساؤلات:

*ما مفهوم المحتشدات؟ ما غاية فرنسا من إقامتها في الشرق الجزائري؟

*كيف كانت ظروف الحياة داخلها؟ ثم ما هي أكبر مراكز التجميع في الولايتين الأولى والثانية؟

*وأخيرا ما هي نتائج هذه المحتشدات ومدى تأثيرها على مسار الثورة وعلى نفسية الشعب؟

-كل هذه التساؤلات وأخرى سنجيب عنها ضمن عملنا هذا.

• المنهج المتبع:

بناءً على خطة البحث المعمول بها اتبعنا في بحثنا المنهج التاريخي الوصفي: ذلك من خلال وصف المحتشدات والأحداث الناجمة عنها وكذا وصف الحياة والظروف داخل أسوارها والمنهج التاريخي السردي : من خلال سردنا الأحداث التاريخية المتعلقة بالموضوع.

• الدراسات االسابقة:

-ساعدت العديد من الدراسات في إثراء هذا الموضوع من بينها: جريدة المجاهد بعدة أجزاء.

-مصطفى خياطي: سجناء سياسيون خلال حرب الجزائر: من خلال أضابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر: تر: قندوز عباد فوزية.

-أحسن بومالي: أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر فرنسية.

-لخضر شريط: إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية.

بالإضافة إلى بعض المقالات والمجلات :

عبد الوهاب أوسليم: المحتشدات والفرق الإدارية المختصة من خلال جريدة المجاهد 1956-1962.

-نجاة بية: الإستراتيجية الفرنسية في القضاء على الثورة الجزائرية: الحرب النفسية للمصالح الإدارية المختصة SAS ما بين 1955- 1962.

• خطة البحث:

قسمنا بحثنا إلى فصل تمهيدي وثلاث فصول: الفصل التمهيدي بعنوان السياسة التعسفية الفرنسية للقضاء على الثورة التحريرية أولا تناولنا فيه التشريعات الفرنسية لإقامة المحتشدات (قانون حالة الطوارئ 03 أفريل 1955/ قانون المصالح الخاصة (La SAS) 16 مارس 1956) أما ثانيا قوانين إنشاء المناطق المحرمة والأسلاك الشائكة ليأتي الفصل الأول تحت عنوان المحتشدات في الشرق الجزائري بعناوينه الأربع على التوالي مفهوم المحتشدات وبداية ظهورها، أنواعها ثم ظروف الحياة داخلها وأخيرا أهداف فرنسا من إقامة المحتشدات، أما الفصل الثاني فعنون بنماذج عن المحتشدات في الشرق الجزائري، أولا المحتشدات في الولاية الأولى (الأوراس).

ثانيا في الولاية الثانية الشمال القسنطيني ويضم كل مبحث انموذجين، والفصل الثالث والأخير بعنوان انعكاسات سياسة المحتشدات أولا آثارها على المجتمع الجزائري وثانيا نتائجها على مسار الثورة وثالثا طرق مواجهتها، خاتمة وقائمة المصادر والمراجع.

وكأي بحث لا يخلو من الصعوبات واجهتنا العديد منها، نذكر قلة المصادر والمراجع خاصة المتخصصة في الموضوع، وندرة المادة العلمية التي تناولت النماذج عن المحتشدات وخاصة في الولاية الثانية. .

الفصل التمهيدي

السياسة التعسفية الفرنسية للقضاء على الثورة

- **أولا: التشريعات الفرنسية لإقامة المحتشدات**

- **ثانيا: قوانين إنشاء المناطق المحرمة والأسلاك الشائكة**

أولا: التشريعات الفرنسية لإقامة المحتشدات

كانت لفرنسا تجربة كبيرة بالجزائر، فقد رأت أن الأحداث المسجلة على التراب الوطني ليلة 31 أكتوبر إلى 01 نوفمبر 1954 من كثرتها ودقتها لن تكون أعمالا فردية، فمطالبها عن طريق جبهة التحرير الوطني التي أنشئت آنذاك لم تترك لها شكا، إضافة إلى ذلك نشر نداء أول نوفمبر 1954 عن طريق وسائل إعلام عالمية، ومع ذلك فإن الحكومة الفرنسية المدفوعة من طرف المتطرفين الذين يصرون على بقاء الجزائر فرنسية، كانت تهدف إلى مواجهة هؤلاء الذين وصفتهم بالخارجين عن القانون –بالحديد والنار– "الجزائر هي فرنسا، وفرنسا لا تعترف على أرضها بسلطة سوى سلطتها"، هكذا صرح "فرانسوا مترون" وزير الداخلية بباتنة قلب الأوراس متحد للعصاة التابعين لجيش التحرير الوطني بعد اندلاع الثورة بقليل، ولجبهة التحرير الوطني التي تنادي بالتفاوض من أجل استقلال الجزائر، فإن "مترون" بدا ناف للمصالحة "التفاوض الوحيد هو الحرب"[1].

من أجل تحقيق هدف فرنسا الاستعمارية المتمثل في تجسيد فكرة الجزائر فرنسية، سعت الحكومة إلى البحث عن إجراءات من شأنها الوصول إلى هدفها المنشود، وبعد جملة من المسائلات داخل البرلمان الفرنسي من طرف مسؤولين سياسيين، وعديد الأفكار المطروحة من قبل قادة عسكريين، فإن الإجابة الفرنسية لم تتأخر في الرد، لقد كانت جد قمعية، حيث أرسلت فرقا وقامت بنقل أسلحة ثقيلة، وأنشأت مطارات عسكرية، فالسياسة المتبعة كانت غريبة فيما يبدو من كونها مجرد عملية لنشر الاستقرار، ومن هنا بدأت الحكومة الفرنسية تضع تدريجيا قوانين استثنائية بالمحاكم وتجسدها على أرض الواقع بصورة قمعية وجد ردعية.

أ–قانون حالة الطوارئ 03–04–1955:

بعدما تأكدت السلطات الفرنسية من فشل إجراءاتها القمعية التي لم تزد الثورة إلى قوة بفضل تلاحم الجماهير الشعبية حولها، لجأت إلى اتخاذ إجراء في غاية الخطورة تمثل في "فرض حالة الطوارئ"،

[1] مصطفى خياطي، سجناء سياسيون خلال حرب الجزائر من خلال أضابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تر: قندوز عباد فوزية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 21.

واعتقدت فرنسا الاستعمارية أنها ستقضي على الثورة في مراكز التحقيق والتعذيب، فأطلقت يد غلاة الاستعمار في القتل والإبادة الجماعية للمواطنين العزل، وقنن البرلمان الفرنسي هذه الممارسات الوحشية بمصادقته على قانون حالة الطوارئ[2]، وعليه فتح الحاكم العام للجزائر كافة الصلاحيات لاستعمال كل الوسائل المتاحة للقضاء على الثورة، وفي هذا الإطار وافقت الحكومة الفرنسية على طلب "جاك سوستال" المتضمن تدعيم الجهاز القمعي في الجزائر على إصدار قانون حالة الطوارئ[3]، وبالفعل تم وضع القانون الذي فرغت وزارة الداخلية من إعداده في 19 مارس 1955، وتقدمت به إلى البرلمان الفرنسي الذي وافق عليه على ان يطبق في الجزائر لمدة ستة أشهر، وهي الفترة التي حددتها فرنسا للقضاء على الثورة[4].

وتعود جذور هذا التشريع إلى قوانين التشريع الفرنسي الذي طبق أثناء الحرب العالمية الثانية في مواجهة ألمانيا، ويعتبر حالة الطوارئ إجراء اتخذته السلطات الفرنسية تجنبا اللجوء إلى حالة الحصار التي تدعوا إليها أحكام الدستور أثناء الدخول في حرب أو عند حدوث تمرد داخلي، والحقيقة أنه يمكن اعتبار بعض الإجراءات الخاصة بحالة الطوارئ هي ذاتها المميزة لحالة الحصار لأنها تحتوي على إجراءات تقضي على الحريات الفردية ,احتوى قانون حالة الطوارئ على 16 مادة ومقسم إلى فصلين الأول يحتوي على المبادئ العامة للقانون، ويشمل 14 مادة، أما الفصل الثاني فيحتوي على المبادئ الخاصة، ويتضمن مادتين هما 15 و16 منه، ومن أهم المواد التي نص عليها القانون تفتيش المنازل ليلا ونهارا، تولي المحاكم العسكرية المحاكمة بدلا من المحاكم المدنية[5]، لا يعلن عن حالة الطوارئ إلا بنص قانوني، حضر التجول للأشخاص والسيارات وفق قرار إداري، منع الإقامة في جزء أو كل

---

[2] أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، دار المعرفة، ص 166.

[3] الغالي غربي، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دراسات وبحوث، الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، ص 34.

[4] علي عبادة، التعذيب والسجون والمعتقلات في المنطقة الشرقية أثناء الثورة الجزائرية، أطروحة لنيل الدكتوراه ل – م –د، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017، -2018، ص 35.

[5] أمال قبايلي، قانون حالة الطوارئ 1955، مقال، العدد 17، ص ص 178-179.

المقاطعة للأفراد المشكوك فيهم بعرقلة نظام السلطات المدنية، إمكانية اعتقال الأشخاص، ويكون هذا الاعتقال بإقامة مراكز، حيث يتم وضعهم فيها[6].

شرعت السطات الفرنسية في تطبيق حالة الطوارئ بنواحي الأوراس والقبائل الكبرى، ومن ناحية أخرى أصدرت السلطات الفرنسية تعليمات بزيادة عدد المحتشدات والتجمعات[7].

وبذلك عملت على إخماد الثورة خاصة في الشرق الجزائري، بما أن بداية تطبيقه كانت في منطقة الأوراس بباتنة وجنوب تبسة، ثم شرقي مقاطعة قسنطينة وصولا إلى بلاد القبائل، إلى أن عمّم على كامل التراب الوطني بموجب مرسوم 20 أوت 1955 بسبب أحداث الشمال القسنطيني ، وما ترتب عنها من توسيع للعمل الثوري[8].

جدير بالذكر أنه كان لفرض حالة الطوارئ فرصة لممارسة التعذيب بحرية، وبصورة بشعة خاصة بعد أحداث 20 أوت 1955 كما ذكرنا، حيث وسعت السلطات الاستعمارية من عمليات التعذيب بمشاركة فرق المليشيات من المستوطنين الأوروبيين[9].

يمارس هذا التعذيب الذي يعتبر انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان –رغم خطره من طرف القانون الدولي خطرا كليا، وقد مثل رأس قائمة المسائل التي بحثتها الأمم المتحدة، ولم يكن التعذيب خلال الثورة التحريرية منحصرا على فئة المجاهدين فقط، إنما مس شرائح عديدة من المجتمع من شيوخ نساء وأطفال، دون مبررا على اعتبار الشخص الذي يقبض عليه هو شخص مشبوه، وعلى قدر ما توسعت الثورة على قدر ما انتشرت مراكز التعذيب، حيث بلغ عددها في الولاية الثانية مثلا: 122 مركزا، ويكفي للإنسان أن يكون جزائريا مسلما لينال ما يناله من التعذيب، هدفه إضعاف نفسية

---

[6] رشيد زبير : جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص ص 206-207.

[7] أمال قبايلي، قانون حالة الطوارئ , مقال سابق ص 186.

[8] علي عبادة، التعذيب والسجون والمعتقلات في المنطقة الشرقية أثناء الثورة الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص 36.

[9] ابراهيم طايس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013، ص 51.

المسجون للاعتراف بما لديه من معلومات عن الثورة ورجالها ما يسهل على الادارة الفرنسية ملاحقة المجاهدين ومحاصرتهم[10].

وبهذا فتح قانون حالة الطوارئ المجال واسعا أمام المؤسسة العسكرية الفرصة للتكفل بكل الإجراءات القمعية والردعية، ومكن من تعزيز سيطرة العسكريين وتفردهم لوحدهم دون المدنيين في معالجة الملف الأمني، قال وزير الداخلية بو رجيس مونوري في هذا الصدد: "إن القمع سيستخدم دون هوادة ولا رحمة، وإن الظرف الحالي غير مواتي للإصلاحات"[11].

وتتضح خطورة حالة الطوارئ بعد تطبيقها في الميدان، فقد نتج عن ذلك ظهور المحتشدات التي اختير لها الأماكن النائية بهدف عزل المقيمين فيها عن الثورة، وإقامة هذه المحتشدات يندرج في إطار المادة السابعة من وثيقة حالة الطوارئ[12]، كما سمح القانون لفرنسا اتخاذ سلطات خاصة عام 1958، وقد منحت هذا الحق بموجب قانون 16 مارس 1956، وقانون 03 جوان 1958 في الوقت الذي تواصلت فيه عمليات القمع والاعتقالات العشوائية من قبل الإدارة الفرنسية محاولة بذلك إخماد لهيب الثورة[13].

ب-قانون المصالح الخاصة 16 مارس 1956:

يعتبر هذا القانون من القوانين الزجرية والقمعية التي جاءت بها الحكومة الفرنسية، وذلك من أجل عزل جيش التحرير الوطني عن السكان وخنق الثورة، حيث ظهر مطلب الحصول على السلطات الخاصة لمواجهة النشاط الميداني للمتمردين، وثم تطبيق القانون بعدما توقف العمل بقانون حالة الطوارئ، إذ تم منح الحكومة سلطات جديدة تخول لها لاستمرار في حماية الوضع في الجزائر، وتم

[10] علي عبادة، التعذيب والسجون والمعتقلات في المنطقة الشرقية أثناء الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 38-39.

[11] الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، دراسات في السياسات والممارسات، دار غرناطة، الجزائر، 2009، ص ص 270-271.

[12] أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر فرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 168.

[13] أمال قبايلي، قانون حالة الطوارئ 1955، العدد 17، مقال سابق، ص 182.

تقديم مشروع السلطات الخاصة إلى الجمعية الوطنية في 16 مارس 1956، إذ تم التصويت عليها بالأغلبية الساحقة[14].

وتعود فكرة إنشاء الفرق الإدارية المتخصصة بعد فشل السلطات الاستعمارية في التحكم في تطور الاضطرابات الواقعة في الجزائر، والتي أرجعتها إلى غياب الإدارة المحلية وانعدام التواصل بين الجزائريين والإدارة الفرنسية، ونقص المعلومات الضرورية لتحقيق أي انتصار عسكري[15].

والفرق الإدارية المتخصصة المعروفة ب (SAS) هي وحدات ذات طبيعة مزدوجة (مدنية عسكرية)، ويمكن تصنيف مهام مكاتب (SAS)على النحو التالي:

1-مهام ذات صبغة مدنية: تتلخص في الجانب الإداري والاجتماعي، ففي المجال الإداري تهتم المكاتب وفروعها باستصدار وثائق الحالة المدنية كشهادة الميلاد، والتصريح بالوفاة وبطاقات الإحصاء، إضافة إلى التصريح بالسفر وتراخيص العبور، كما تهتم أيضا بتنظيم الانتخابات.

2-إضافة إلى المهام الإدارية يكتسب المكتب طابع اجتماعي: بهدف التقرب من الأهالي من خلال تقديم المساعدات الغذائية، والحاجيات التي تقدمها مكاتب SAS من حين لآخر للأهالي لا تزيد عن بعض الألبسة، وأقساط زهيدة من الحبوب لا تفي بالغرض وتنقطع لفترات زمنية طويلة، ومن المهام المسندة إلى المكاتب في المجال الاجتماعي ترقية الوضعية الصحية ووضعية التمدرس في الوسط الريفي، وكلتاهما عرفنا إهمالا لفترات زمنية طويلة.

3-مهام ذات صبغة سياسية وعسكرية: وجدت السلطات الفرنسية بالحرب المضادة في مكاتب صاص، الأجهزة الأكثر أهلية للحصول على المعلومات والحرب النفسية والترهيب والإغراء وبث العمالة، فالفرق الإدارية المختصة وبحكم معرفتها وقربها من الأهالي شاركت ليس فقط من جهة جمع

[14] محمد شمبازي، الفرق الإدارية المتخصصة SAS أي دور لها في المحتشدات؟، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 5 ديسمبر 2017، ص 246.

[15] عبد الهادي حسين، لاصاص بين تأطير السكان المحليين وإفشال الثورة التحريرية 1954-1962، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مجلة دورية دولية محكمة، العدد 12، ص 147.

المعلومات ومراقبة الساكنة، بل أيضا من جهة الكشف عن التنظيم السياسي للثورة وتفكيكه والعمل الاستخباراتي أيضا[16].

إضافة إلى هاته المهام وكلت أيضا إليها مهمة جمع الضرائب، والسهر على عملية التجنيد، حيث كانوا يشرفون على مكتب الخدمة العسكرية، وفي حال وجود غياب بين المدعوين للتجنيد، يصنف أصحابها على أنهم انتقلوا إلى صفوف جيش التحرير الوطني، وبالتالي يتم إدراج أسمائهم ضمن قائمة المطلوب القبض عليهم[17].

على العموم فإن الدعم المباشر الذي كانت تقدمه مكاتب (SAS)، ومختلف المشاريع التي سطرتها في المحتشدات وفي محيطها، وحتى المساحات الزراعية التي وضعت في خدمة قاطني المحتشدات لم ترق إلى المستوى الذي يحل المشاكل في مراكز الحشد، إذن فالظروف هذه انعكست على الأوضاع الاجتماعية التي كانت أصلا متردية، فارتفعت نسبة الوفيات في أوساط المحتشدين خاصة الأطفال، وردت الإحصائيات حسب تقرير ميشال روكارد: "في محتشد بحوض الصومام يضم 900 طفل نأخذ الموت طفلا كل يوم، وفي محتشد في منطقة الونشريس يضم 600 طفل يموت 03 أطفال كل 04 أيام، وفي تقرير مشال نسبة الوفيات في شريحة الأطفال يتجاوز 50% مع انتشار الأمراض والأوبئة الخطيرة[18].

كان للفرق الإدارية المتخصصة الدور الأساسي في الحياة الاجتماعية والسياسية والعسكرية داخل المحتشدات، فقد وجدت هذه الفرق في المحتشدات الأجواء المناسبة لتنفيذ استراتيجية التقرب

[16] محمد شمبازي، الفرق الإدارية المتخصصة SAS أي دور لها في المحتشدات؟، مقال سابق، ص ص 249-250.

[17] نجاة بية، الاستراتيجية الفرنسية في القضاء على الثورة الجزائرية، الحرب النفسية للمصالح الإدارية المتخصصة SAS ما بين 1955-1962 أنموذجا، مجلة تاريخ المغرب العربي، مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ، المجلد 7، العدد 2 ديسمبر 2021، ص 97.

[18] محمد شمبازي، الفرق الإدارية المتخصصة SAS أي دور لها في المحتشدات؟، مقال سابق، ص 252.

من الأهالي ومراقبتهم، ونظرا لزيادة لهيب الثورة في منطقة الأوراس تم إنشاء قيادة موحدة مدنية وعسكرية خاصة بالمنطقة[19].

والمحتشدات والفرق الإدارية مؤسسات مكملة لبعضها البعض من حيث الوظيفة والهدف، لكنها تختلف من حيث النمط، فإذا كانت فرق (SAS) تنشط على مستوى محلي ضيق، فإن المحتشدات أكثر شمولية[20]، وقد استعان ضباط مكاتب الفرق الإدارية المختصة بفرق الحركي، وهي وحدات إضافية متعاونة مع السلطة الفرنسية تم تجنيد أفرادها من بين مجموعات الدفاع الذاتي، والتي عمل ضباط (SAS)على تكوينها وتسليحها[21].

بموجب قانون حالة الطوارئ الصادر في 03 أفريل 1955، ومرسوم السلطات الخاصة 16 مارس 1956 صدرت عدة تشريعات سواء من طرف السلطات الفرنسية بالجزائر أو السلطات المركزية بفرنسا، اخترقت فيها الدستور الفرنسي من جهة، والقانون الدولي من جهة أخرى، حيث نجم عنها انتهاك حقوق الإنسان نتيجة ارتكاب تجاوزات تمثلت في الجرائم، ومن هاته التشريعات:

أ-تشريعات بشأن التعذيب: تم منح السلطات العسكرية صلاحيات البوليس التي هي من اختصاص السلطات الإدارية، وهو ما نص عليه قانون 16 مارس 1956، بموجب هذا الأخير أصدرت السلطات العسكرية أوامر أهمها تعليمة خاصة بالتعذيب وتنفيذ الإعدام على المخربين والمحرقين، وكل جزائري يلقى عليه القبض يتعرض للتعذيب الوحشي، مما يترتب عليه آثار جسدية أو وفاة، لذلك كان يتم الإعلان عنهم للنائب العام للعدالة في سرية تامة، وكان يمارس التعذيب بوحشية باستعمال أساليب غير قانونية.

[19] مُحَمَّد شمبازي، الفرق الإدارية المتخصصة SAS أي دور لها في المحتشدات؟، مقال سابق، ص 253.

[20] عبد الوهاب أوسليم، المحتشدات والفرق الإدارية المختصة SAS من خلال جريدة المجاهد 1956-1962، الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، ديسمبر 2012، ص 171.

[21] علي قوادرية، المحتشدات ودورها أثناء ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة مُحَمَّد بوضياف، المسيلة، 2015-2016، ص 43.

ب–تشريعات بشأن الاعتقال: يعتبر الاعتقال من أخطر الإجراءات، حيث يترتب عليه تقييد حرية الفرد، وبهذا الصدد تقرر في قانون حالة الطوارئ أنه يمكن لوزير الداخلية والحاكم العام بالجزائر أن يقرر الاعتقال للأشخاص الذين يشكل نشاطهم خطرا على النظام العام، في حين نص مرسوم 17مارس 1956 على منح صلاحيات للحاكم العام بخصوص الاعتقال، وقانون 26 جويلية 1957 فوض إلى كل من الولاة والسلطات العسكرية إقرار تدابير للاعتقال، ثم قرار 07 أكتوبر 1958 الذي يحدد طبيعة الأفراد الذين يتم اعتقالهم، وهم الأشخاص الذين يقدمون مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للثوار الجزائريين.

ج–تشريعات بشأن مراكز التجمع: طبقا للمرسوم الصادر بتاريخ 17 مارس 1956 المتعلق بالإجراءات الاستثنائية تقرر أن السكان الذين يقيمون بالقرب من مكان وقع فيه اشتباك يتم تحويلهم وتجميعهم في مراكز يتم تعيينها من طرف السلطات العسكرية، ويتم حجز مساكنهم، ويعد هذا انتهاكا للحريات الفردية وحقوق الإنسان، إضافة إلى ذلك الانعكاسات السلبية التي تعرض لها هؤلاء المحتشدون[22].

ثانيا: قوانين إنشاء المناطق المحرمة والأسلاك الشائكة

1–المناطق المحرمة: المناطق المحرمة هي أحد الأمثلة على سياسة التطويق للثورة، وتضييق الخناق عليها أنشئت بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء الفرنسي في 19-02-1958 بعد فشل خط موريس في القضاء على الثورة، وقد اعتمد مبدأ أن تكون هذه المناطق أماكن استراتيجية بمركز جيش التحرير الوطني، وتمتد عرضا من الحدود التونسية إلى عنابة، وتمتد طولا من عنابة، وتمتد من خط سكة الحديد الذي يربط عنابة وتبسة حتى نقرين جنوبا، بلغ طول هذه المساحة حوالي 400 كم، وتراوح عرضها من 30 إلى 50 كم.

[22] رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962، مرجع سابق، ص ص 208-211.

وبلغت مساحتها حوالي 10 000كلم^2 ، أي ما يعادل المساحة ثلاثة متوسطات فرنسية دائرة، ومنع الإقامة العبور، مما يسهل عملية الإشراف والرقابة عليها[23].

إضافة إلى ذلك يعد تهجير السكان من قراهم وبلدانهم، ثم إعلان تلك المناطق المحرمة من خلال خنق الثورة خاصة المناطق التي تعتبر قلاعا ومراكز محصنة في جرجرة وحوض الصومام وغيرها، وعليه تبدأ عملية الطيران الفرنسي بقصف القرى والمداشر وتخريبها بإلقاء قنابل ضخمة تزن أطنانا، واستخدام المدافع البرية على المراكز العسكرية المجاورة لتلك المناطق المحرمة، وبواسطة السفن من البحر بالنسبة للقرى الساحلية القريبة من البحر، أو مجاورة لها واصلت القوات البرية المتنقلة وخاصة فرق القوم والحركة، إحراق القرى وتدمير المحاصيل وتدمير الحقول والبساتين، وتلغيم بعضها حتى أن جنود جيش التحرير، ومن هم لن تتاح طريقة فرصة الجلوس معهم، أو اللجوء إليهم عند الضرورة عندما تضربهم الطوارئ وتفاجئهم القوات الفرنسية، على ذلك تنفيذا لسياسة الحصار والتجويع[24].

وعليه نقول أن المناطق المحرمة (Le Zones Interditer) هي الأراضي التي أفرغت من سكانها الذين جمعوا في مراكز خاصة سميت مراكز التجميع، أكثر من مليوني جزائري هجروا بهذه الطريقة وزج بهم في محتشدات[25].

وتتواجد فيها المساحة الجغرافية الشاسعة المحرومة من أي نشاط يسري الحركة والاستغلال، تزامن إنشاء المناطق المحرمة في الجزائر إبان الثورة التحريرية مع صدور قانون حالة الطوارئ في 3 أفريل 1955، في مادته الخاصة فقرة الأولى وفقرة ثالثة، والتي تقول: "منع الإقامة في جزء من الولاية أو كلها، إلا أنه تم تطبيق في الفصل الرابع اعتبارا من نهاية العام 1956 المبدأ المطبق المناطق المحرمة هو

[23] صالي منير، تطور تنظيم جيش التحرير الوطني والاستراتيجية الفرنسية المضادة (1956-1958)، د- ا –م، د –ع، الجزائر، د –ت، ص 395.

[24] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 2، الدار العثمانية، الجزائر، 2013، ص 191.

[25] عاشور شرقي، قاموس الثورة الجزائرية، تر: عالم المختار، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 347.

إطلاق النار على كل من يتحرك أو يتجول فيها، بينما القاعدة هي اعتبار المناطق المحرمة مناطق مفتوحة بالق... والأسلحة بمختلف أنواعها والقصف الجوي والمدفعي والنابالم...*[26].

ويتم إنشاء هذه المناطق بطريقتين:

12 الأسلاك الشائكة:

اكتشفت السلطات الفرنسية أن الأسلحة والذخائر الداعمة للثورة الجزائرية تمر عبر تونس والمغرب وأن أعداد المجاهدين في تزايد مستمر، ولذلك تمت الحكومة الفرنسية لبناء الأسلاك الشائكة مكهربة تتجاوز قوتها 5000 فولت على الحدود التونسية التي تسمى بخط مورسي يحمل اسم الجنرال أندري مورسي وزير الدفاع في حكومة بورجيس مونري الذي اقترح استعمال خط حدودي مكهرب يفصل الجزائر عن تونس والمغرب، تحت الموافقة على هذا المشروع في بداية عام 1957م من قبل البرلمان الفرنسي. وفي سبتمبر 1957 دشنت القوات العسكرية الفرنسية خط موريس الذي يمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى الصحراء جنوبا من الجهتين الشرقية والغربية. وتعتبر الأحدث في التكنولوجيا العسكرية، مع إنشاء قاعدة عسكرية على الحدود التونسية الجزائرية، وصل عدد جمودها إلى أكثر م 85 ألف جندي فرنسي، وهي الأكبر قاعدة عسكرية أثناء الثورة أما فكرة استعمال خط شال فتعود إلى الجنرال شال موريس الذي عينه الجنرال ديغول قائدًا أعلى للقوات الفرنسية في الجزائر في 12 ديسمبر 1958. وهو الخط المكهرب الثاني في الجهة الشرقية أنشىء في نهاية عام 1958م، وبداية عام 1959م خلف خط موريس. ومن أجل تقويتها، تحولت هذه الخطوط بعد تقويتها بالشال إلى فخ رهيب أودى بحياة هائل من المجاهدين الذين كانوا يحاولون عبورها، وعززت عزلة جيش

[26] رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962، مرجع سابق، ص 253.

النابالم: هو سلاح تدميري شامل، ولكن عين في نفس الوقت تحديد مساحة معقولة، وهو السلاح الذي يسمح للمستعمرين يحرقوا كل ما في الأرض.

ينظر: إلى كتاب كيف ننسى وهذه جرائم للأستاذ مُحَمَّد الصالح الصديق، دار هومة، الجزائر، 2009، ص223

التحرير الوطني في الداخل منذ خريف عام 1958- مما أضعف أدائها القتالي، عما أقر بذلك العديد من تقارير القادة جيش التحرير الوطني وشهاداتهم[27].

ورغم صناعة الأسلاك الشائكة، أو خطوط الموت كما يفضل البعض تسميتها إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة لأنها تركت مساحة حيوية لحركة جنود جيش التحرير الوطني في القاعدة الشرقية، الذي كانوا يتحركون بحرية تامة عبرها. الغابات الكثيفة والممرات الجبلية الوعرة، خاصة الوحدات الصغيرة، والتي استطاعت التكيف مع المنطقة بحكم معرفتها بالتضاريس وموقع مراكز العدو هناك بشكل جيد، كما كانت تراقب تحركات العدو وتراقبه، وبين الحين والآخر تقوم بعمليات تخريبية عند الضرورة وتغلق التحركات الموجودة في الخط والتي تم استغلالها في الوقت المناسب. 630 عمل جيش التحرير الوطني تلبية على تشكيل خلايا إسناد بين سكان وتأجل الانضمام إلى الثورة أو القيام بعمليات فدائية، وكان يخوض معارك مستمرة ضد القوات الفرنسية، ويخرب السد الكهربائي. وسجلت أكبر الهجمات حوالي الساعة السابعة مساء يوم 1957/ 10/ 19 في تبسة ويوكوس الحمامات وعين شايرو وبئر العاتر وفي 23 أكتوبر 1957، فقدت القوات الفرنسية شاحنة تابعة للقوات الخاصة مع سائقها، وثم توجيهها إلى تونس في أواخر عام 1957، اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ قرارًا يقضي بتمركز T.A- وحدات الجيش- وعلى الحدود، وذلك لتلاقي الخسائر من جهة، فضلاً عن رفع مستوى قدرات وحدات جيش التحرير خلال التدريب والتأهل[28]- مواكبة القوات العسكرية لتطورات الحرب ومتطلباتها وأوكلت إلى هذه الوحدات مهمة تنفيذ عمليات هجومية على المراكز العسكرية الفرنسية على طول الحدود الشرقية، وتمكنها من اختراق الأسلاك الشائكة وإحداث ثغرات تسمح للوحدات القادمة من الداخل بالعبور وتزويد الولايات بالسلاح، وبذلك تضطر السلطات الفرنسية إلى جلب المزيد من القوات الإضافية من داخل الحدود، وبالتالي تخفيف الضغط على الوحدات المقاتلة في

[27]- علي عيادة، التعذيب والسجون والمعتقلات في المنطقة الشرقية أثناء الثورة الجزائرية 1954/ 1962، مرجع سابق، ص: 45: 46.

[28]- شلالي عبد الوهاب، هيبي عمران، جيش التحرير الوطني في مواجهة الأسلاك الشائكة المكهربة على الحدود الجزائرية الشرقية 1957- 1962، مجلة الرسالة الدراسات والبحوث الإنسانية، العدد 01، مارس، 2019، ص58.

الداخل[29].وارتكزت إستراتيجية الجنرال شال أيضًا على تعزيز وحدات الحركيين- العملاء ووحدات الدفاع عن النفس لدعم القوات الاستعمارية. ارتفع عدد الحركيين من 200- 13 في 1 يونيو 1956 إلى 751، 58 في يوليو 1959وفي 28 يناير 1959[30]، ذكر الجنرال شال، في تعليمات خاصة، أن العمل الذي شرع فيه يصنف على أنه حرب عصابات، الأمر الذي يتطلب مهاجمة المتمرين في ظروف أكثر ملائمة، مع الأخذ في الاعتبار الدعم الجوي وكذلك القوات المتحركة، وكذلك كوقت كافي لتغطية مساحة كبيرة بقوات كثيرة، بالإضافة إلى توسيع المناطق المحرمة داخل الوطن، بإتباع سياسة الأرض المحروقة والقضاء على التنظيم الحدثي جبهة التحرير الوطني وإنشاء إدارة بديلة أخرى موالية للإدارة الاستعمارية وزيادة عدد المحتشدات وتعزيز الحراسة والمراقبة وتعذيب كل أسير يقع في أيدي جنود الإستعمار[31].

الطريقة الأولى: يتم إنشاؤها في الحال دون إعطاء السكان فترة زمنية لإعداد مستلزماتهم الأساسية، وذلك من خلال تنظيم العمليات العسكرية، أو تمشيط المنطقة التي يتواجد فيها العديد من أفراد الوطنيين جيش التحرير أو أعضاء جبهة التحرير الوطني، وتقديم المساعدات والإمدادات، وبعد تمشيطها تصبح هذه المنطقة محرمة[32].

الطريقة الثانية: المعتمدة لإنشاء مثل هذه المناطق هي إعطاء فترة زمنية قصيرة لإخلاء السكان، ويتم تجهيز من قبل القيادة العسكرية، وعندما ترى أن تلك المناطق تشهد نشاطا ثوريا وتمركز لعدد كبير من عناصر جبهة التحرير الوطني مع وجود مخابئ وملاجئ للثوار، تحدد القيادة على الخريطة المنطقة المحظورة، ويجب إعلام مكانها بضرورة إخلائها خلال المدة المحددة، لأنها ستكون معرضة للقصف

[29]- شلالي عبد الوهاب،هبي عمران،جيش التحرسر الوطني في موتجهة الاسلاك الشائكة المكهربة على الحدود الجزائرية الشرقية1951962 ،مقال سابق ص59.

[30]- جمال قندل، خط موريس وشال على حدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرها على الثورة الجزائرية 1959/ 1962، ط1 دار الضياء للنشر والتوزيع، فيفري، 2006، ص85.

[31]- جمال قندل، مرجع نفسه، ص85.

[32] رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962،المرجع السابق، ص 254.

المستمر جدا، وجوا أو بحرا، العديد من السكان ليس لديهم الكثير من الوقت، أو الرغبة في إخلاء السكان[33].

أمام عجز السلطات الاستعمارية على إخماد لهيب الثورة المسلحة لجأت إلى اتخاذ إجراءات وحشية استهدفت قمع الثورة والجماهير من خلال عمليات إجلاء السكان، وإرغامهم على التخلي عن ممتلكاتهم وحشدهم داخل مراكز التجمع، فقد بدأت السلطات الاستعمارية عملية ترحيل المدنيين الجزائريين منذ اليوم الأول للثورة، حيث عملت على تنظيم مراكز لتجميع السكان منطقة باتنة، تلتها عمليات القمع الجماعي في مناطق الأوراس والشمال القسنطيني والقبائل في مطلع سنة 1955، مما أدى إلى هجرة مئات الآلاف من المدنيين إلى المدن، وتجميعهم حول المراكز العسكرية الاستعمارية على سفوح الجبال، وبجانب الطرق الرئيسية للمواصلات[34].

وكان أول قرار يقضي بوجود منطقة محرمة في الجزائر الثائرة يرجع تاريخه الثاني عشر نوفمبر 1954، لقد حلقت يومذاك الطائرات الفرنسية على جبال الأوراس البالغ عدد سكانه (200 000 سنة)، ورميت من سير تأمر فيها سكان هذه المنطقة بالالتجاء إلى مراكز معينة، وذلك في أمد لا يتجاوز ثلاثة أيام، وجاء في خاتمة لتلك مناشير:

وعن قريب سيسلط على هذه لجهات شر مفزع ما حق يستنب بعده السلام الفرنسي إلى الأبد.

و فقد المستعمرون صوابهم عندما رأوا أن عدد ضئيلا جدا من سكان المنطقة يتكون من نساء وعجزة استجابوا للنداء، فقال بعض الضباط في يأس: "وإن ثلاثة أيام لا تكفي لرحيل (200 000 سنة) ينبغي أن تطيل في الأجل المضروب".

ومدد الأجل ثلاثة أيام أخرى، ولكن دون جدوى، وبعد ذلك لم تعد الطائرات ترمي المناشير، وإنما ترمي القنابل، وفتحت فرنسا بذلك باب التدمير والإبادة في القطر الجزائري.

---

[33] رشيد الزبير جرائم فرنسا لاالستعمارية للولاية الرابعة1956-،1962 مرجع سابق، ص 255.

[34] أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1962، منشورات لمتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ص ص 177-178.

وقد قدم الجندي الفرنسي "جاك بيشو Jacques Bichou " شهادة عن عمليات قمع سكان الأوراس في مقال نشر تحت عنوان (عام في الأوراس) بأن الجنود الفرنسيين صاروا يطلقون الرصاص على كل إنسان يشاهدونه دون أدنى ميز، كما أكد بأنه شاهد قوافل كاملة من الرجال تحمل من المؤونة إلا بعد وحتى أصحابها، وقد اتسعت الرقعة المحرمة في جبال الأوراس من تملك مساحة تقدر بمئات الكيلومترات المربعة[35].

وعندما تأجج لهيب الثورة في عدة مواقع من القطر الجزائري لم تجد السلطات الاستعمارية ما تفعله سوى تسطير القرارات التي تقضي على السكان بالترحيل أو الإبادة، فمن الأوراس إلى المناطق المجاورة للحدود المغربية إلى بلاد القبائل، ثم جبال الونشريس ، فالشمال القسنطيني ، فجبال الناظور بوهران إلى الموقع الشاسع من الصحراء الجزائرية، فمناطق شرق القطر الجزائري.

وفي الواقع فإن السلطات الاستعمارية الفرنسية كانت تهدف من وراء إجلاء السكان وحشدهم داخل مراكز التجميع إلى منع الجيش الوطني من الاتصال بالسكان، غير أن الواقع عكس ذلك فمراكز التجميع ليست معسكرات محاصرة الشعب ومراقبته وعزله عن جيش التحرير الوطني فقك، ولكنها محتشدات للموت تطبق فيها الفكرة النازية من إبادة الجنس بأشكال متعددة.

إن أقل بادرة من أي شخص في هذه المراكز كانت تؤدي به إلى الموت مهمة التعاون مع الثورة، ومن نجا من الموت يسلط عليه التعذيب وعمليات غسل المخ التي كثيرا ما تكون نتيجتها الجنون، أو أحد الأمراض المزمنة[36].

من الأخطاء الاستراتيجية التي راهنت عليها القوات العسكرية الفرنسية هي إنشاء المناطق المحرمة والمناطق التي استغلها جيش التحرير الوطني كمناطق عبور لقوافل السلاح، وأماكن لتدريب المجندين الجدد، والمناطق المحرمة شملت ثلثي مساحة ولاية النضال القسنطيني، والجيش الفرنسي لا يمكنه دخولها إلا بواسطة العمليات الكبرى، مما يسمح لقيادة الولاية الثانية من اتخاذ تدابير عسكرية.

[35] أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الاولى 1954-،1662مرجع السابق، ص ص 178-179.

[36] أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1962 مرجع سابق، ص 179.

وإذا كان أول قرار بإنشاء مناطق محرمة يعود إلى 12 نوفمبر 1954 بالمنطقة الأولى (الأوراس)، فإن الشمال القسنطيني قد تأخر الإعلان فيه عن ثلثي مساحة أراضيه إلى يوم 13 ماي 1957، وجعل ثمانية عشر منطقة محرمة في ولاية ميلة وحدها[37].

[37] علي خلاص، الثورة الجزائرية في الشمال القسنطيني، مرجع سابق، ص ص 202-203.

الفصل الأول

المحتشدات في الشرق الجزائري

-أولا: مفهوم المحتشدات وبداية ظهورها.

- ثانيا: أنواعها:

-ثالثا: ظروف الحياة داخلها:

-رابعا: أهداف فرنسا من إقامة المحتشدات.

بعد فشل كل الإجراءات العسكرية التي خطرت على ذهن الحكومة الفرنسية لردع الثورة في الشرق الجزائري، وعقب سن جملة من القوانين القمعية والاستثنائية من طرف إدارة فرنسا الاستعمارية لذات الهدف، انتهت إلى خلق إجراء جديد لا يقل خطورة عن إجراءاتها السابقة إن لم يكن أخطر منها، ألا وهو سياسة المحتشدات والتي أخذت عدة تسميات: مراكز الحشد، مراكز الإيواء أو المعتقلات كان الهدف الأهم منها تطويق الثورة وخنقها بالعمل على ضرب نقطة قوتها المتمثلة في الشعب الجزائري، هذا الأخير الذي عانى كثيرا.

خلف أسوار المحتشدات من تعذيب وتقتيل وتنكيل بعد عمليات طويلة من الاستنطاق، فضلا عن الأمراض والأوبئة المنتشرة داخل هذه المراكز كل هذا دفع المحتشَدين نحو الموت البطيء.

-أولا: مفهوم المحتشدات وبداية ظهورها:

أخذت المحتشدات تسميات عديدة خلال الفترة الاستعمارية لم تختلف من حيث المعنى ولا الهدف، إذ جاءت هذه التسميات تارة لتشير الى الوضع المأساوي الذي ساد داخل هذه المراكز، وتارة أخرى جاء الاسم ليخفي الجرائم المرتكبة داخلها .

أ-مفهوم المحتشدات:

عُرفت المحتشدات بأنها مستوطنة تضم غير المحكوم عليهم قضائيا، تحيط بها أسلاك شائكة ويحرسها الجنود، وبالتالي هي مركز لتجميع السكان[1]، ويعرّفها الرئيس الجزائري الأسبق "علي كافي" أنها عبارة عن سجون في العراء يُرَحَّل إليها سكان الجبال وأبناء الريف ويحتشدون في مناطق تحت رقابة شديدة[2].

[1]- نور الدين مقدر: المحتشدات الفرنسية بالجزائر خلال الثورة الجزائرية 1955/1962، مجلة الدراسات، العدد 01، جامعة محمد بوضياف- المسيلة- 7- 4-2020، ص11.

[2]- علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946- 1962، دار القصبة، الجزائر 1999، ص، ص 297، 298.

وهي تجمعات بشرية كبيرة وذلك عن طريق تهجير وإجلاء السكان من قراهم ومداشرهم في الأرياف والسهول والجبال وحشدهم في مراكز تضم كل أطياف الجزائريين من رجال وأطفال، نساء وشيوخ، وأحيطت بالأسلاك الشائكة مجهزة بأجهزة إنذار ومراقبة تحت حراسة شديدة ليلا نهارًا، وكانت هذه المحتشدات قريبة من المراكز العسكرية الفرنسية[1]، وبالتالي نستنتج أن المحتشدات هي مستوطنات غير طبيعية تضم وطنيين غير مدانين قضائيا أقيمت في أماكن حدّدتها السلطات الاستعمارية، تحيط بها أسلاك شائكة يجمعون فيها جزائريين هجروا رسميا غصبا من أراضيهم فرضت عليهم حراسة مشددة وقد عرفت المحتشدات محليا باسم "السلك" نظرا للأسلاك المحاطة بها[2].

وقد أطلق عليها اسم فضيحة القرن العشرين، وترتبط المحتشدات ارتباطا تامًا بالمناطق المحرمة باعتبارها سجونا في الهواء الطلق، والمحكوم عليهم بهذه المحتشدات يشبهون إلى حد بعيد حال المحكوم عليهم في السجون المخصصة بالأعمال الشاقة[3].

-وبالتالي المحتشد هو المكان الذي تُصَادَر فيه حرية الإنسان الجزائري بحجة المحافظة عليه ومنعه من الاختلاط بالأشرار الثوار ! وتتجلى حقيقة هذا القول عند وصف طبيعة المحتشد الذي يوحي إلى أن الغاية منه تدمير إرادة الإنسان الجزائري وطموحه نحو الحرية والاستقلال[4].

ب-بداية ظهورها: أول ظهور للمحتشدات إبان الثورة الجزائرية كان في الشرق الجزائري. في منطقة الأوراس، وهي معتقل شرعت السلطات الاستعمارية الفرنسية في تنفيذ عملياتها في منطقة الأوراس، وقد خلصت هذه العمليات إلى حرق وتدمير العشرات من القرى في ريف منطقة الأوراس كان

[1]-بن لشهب عقيلة: المحتشدات الاستعمارية خلال الثورة الجزائرية 1954/ 1962 مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ حديث معاصر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 218، ص25.

[2]- بختاوي قاسمي: المحتشدات ومراكز التعذيب، شهادات حية من منطقة "صبرة" تلمسان: مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، ع 221 جامعة ابن خلدون- تيارت 2012، ص01.

[3]- علي خلاص: الثورة الجزائرية في الشمال القسنطيني ط1، دار الحضارة، الجزائر، ص206.

[4]- كاظم حسن، جاسم الأسدي وآخرون: وسائل الاستعمار الفرنسي للقضاء على الثورة الجزائرية: سياسة المحتشدات نموجا: مجلة الباحث: ع3: ج2: كلية التربية والعلوم الإنسانية: جامعة كربلاء 2023: ص، ص: 479، 480.

الهدف منها دفع سكان المناطق الجبلية والنائية إلى الرحيل عن قراهم وتجميعهم في محتشدات من أجل مراقبتهم ومنع الاتصال بينهم وبين الثوار، ولابد من الإشارة إلى أن إنشاء هذه المحتشدات لم يستند على أي سند قانوني إلا بعد 1956 وإلى استمر العمل بها حتى عام 1962[1].

-أخذت المحتشدات في الانتشار بداية من 1956 ومع بداية 1957 أصبح الاتجاه نحو إقامة المحتشدات يأخذ شكلا رسميا بحيث صدرت بشأنها قرارات حكومية كقرار 1957/09/17 القاضي بترحيل سكان المناطق الجبلية تمهيدًا لجمعهم في محتشدات[2].

ثانيا: أنواعها:

-قسّمت أنواع المحتشدات إلى قسمين أساسيين: التجمعات الانتقالية والنهائية.

-سارعت السلطات العسكرية على الفور في تأسيس مراكز التجمع بجانب الثكنات أو المراكز العسكرية المنتشرة في القرى والجبال، وأحيانا تقيم معسكرًا في دوار أو دشرة ثم تقوم بجمع السكان حول الثكنة أو المركز أو المعسكر، بعد أن تحيط المكان بالأسلاك الشائكة والأضواء الكاشفة بحيث تترك مدخل واحد أو إثنان بمركز التجميع كما تعززه بوحدات عسكرية تابعة لفرقة (SAS)

، أما من حيث مقرات الإيواء أو المساكن الجديدة فهي عبارة عن أكواخ منها ما هو مبني بالدبس أو القش ومنها ما هو مبني بالطوب- أكواخ تعافها الكلاب وتأنف الفئران العيش فيها وهي لا تختلف كثيرا عن المعتقلات السابقة الذكر حيث يتعرض سكانها للحرارة الشديدة والبرد القاسي والجوع والمرض، وقد قسم سكان مراكز التجميع الذين كانوا يخضعون لمراقبة أبراج الحراسة العسكرية إلى مجموعات تتراوح ما بين 500 ن وَ 1000 ن وَ 5000 نسمة وأحيانا يزيد العدد على ذلك. مع الإشارة إلى أن عدد الرجال في هذه المراكز كان أقل بكثير من عدد النساء والأطفال، كذلك فإن

[1]- كاظم حسن جاسم الأسدي وآخرون: وسائل الاستعمار الفرنسي للقضاء على الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص980.

[2]- أحسن بومالي: مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية مجلة المصادر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، ع8: ماي 2003، ص121.

عدد الأطفال كان أكثر من عدد النساء،إذًا قسمت مراكز التجميع من الناحية الإستراتيجية والاستعمارية إلى تجمعات انتقالية وأخرى نهائية:

أ–التجمعات الانتقالية: تضم مراكز التجمع القريبة من الطرق العمومية والأراضي المنبسطة حيث يكون هذا القسم معرضًا باستمرار لزيادة الصحفيين والوفود التي تزور الجزائر من حين لآخر ولذلك إعتنى الجيش الفرنسي به فأقام بعض المساكن المقبولة، ووفر لها الأمن والمعيشة، وهذا للتظاهر بأنه لا يهدف من إقامته تلك المراكز إلى إبادة الشعب الجزائري.

ب–التجمعات النهائية: وتضم مراكز التجميع البعيدة عن أعين الزوار وتشكل الأكثرية المطلقة لمراكز التجميع وهي مثال البؤس والتعاسة والحرمان التي لا نظير لها حيث يحشد الجيش الفرنسي 15 أو 16 عائلة كبيرة في غرفة واحدة[1].

إضافة إلى هاذان النوعين الأساسيين عرفت المحتشدات خلال الثورة الجزائرية أنواعًا أخرى لتحسين تجمعات السكان.

1–إعادة السكان: ويعني ذلك أفواجًا صغيرة من السكان القرويين الذين غادروا أراضيهم آخذين معهم القليل من أمتعتهم ليسكنوا في مجمعات سكنية موجودة من قبل أن تكون هذه مراكز سكنية قروية أخرى أو مساكن قصديرية في المدن، إن الأشخاص الذين أُعيد إسكانهم بهذه الطريقة سواءًا أكانوا لوحدهم أو معية عائلاتهم ل يعتبرون مثل المجمعين.

2–التجمع الخاص: الذي يعني تجميع كل سكان "مشتى أو دشرة أو قرية صغيرة بصفة جبرية أو طوعية والوصول إلى إنشاء دشرة جديدة أو قرية صغيرة أو مركز بالقرب من منطقة قد أُخليت من سكانها أو تكون المسافة تبعد بعض مئات الأمتار أو العديد من الكيلومترات.

3–التضيق: ويتعلق الأمر بالسكان الذين كانوا يعيشون إلى حد هذا الوقت مشتتين على منطقة واسعة وجُمعوا في مركز هذه المنطقة أو في نقطة منها، وتصير هكذا القرية تضم بعد ذلك توافد أهم

[1]– أحسن بومالي: مراكز الموت البطيء: وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية، مرجع سابق، ص، ص 280، 282

من السكان هذه التعريفات ولو أنها تظهر بسيطة إلا أنها تخفي غموضًا كبيرًا في التطبيق "تتكون مراكز التجميع لاسيما من "التضييقات" يقع التمييز الحقيقي بين إعادة الإسكان الفردية أو العائلية من ناحية والتجميعات العامة والطوعية للسكان المحولين من ناحية أخرى[1].

-ثالثا: ظروف الحياة داخلها:

توضع المحتشدات بعد الساعة الثامنة مساءا تحت مراقبة الكلاب المدربة وهي طليقة بساحة الحشد وبين الخيام، بعدما تيقنت القيادة العسكرية الفرنسية من استحالة السيطرة على المناطق الجبلية والمناطق الوعرة فرضت عليها قانون المناطق المحرمة، هذه الأخيرة تعرف على أنها أراضي فضاء لا يسمح بالعيش فيها، وأن استعمال السلاح فيها يكون مستمرًا بما فيه السلاح الجوي والبري وأصبح كل شيء يتحرك عرضة للقنبلة بالطائرات والمدفعية إذًا ثم نقل المواطنين الذين سيكونون هناك تم نقلهم إلى الداخل وأنشأت لهم محتشدات ثم مراقبة السكان وكان يمارس داخل المحتشدات جميع أنواع التعذيب النفسي والجسدي وعاشوا المعاناة من الجوع أيضا[2]، بالإضافة إلى التعذيب بالتجويع والتعطيش والتعذيب بالكهرباء واستعمال الماء والصابون والملح، وقد قُتل عدد كبير من الجزائريين بسبب التعذيب.

كان سكان المحتشدات يسكنون أكواخا حقيرة ويعيشون حياة تعيسة ويخضعون على الدوام لإجراءات قاسية كلها إهانات ودوس للكرامة الإنسانية وانتهاك للحرمات وتحطيم المعنويات بالإضافة إلى انتظار الموت البطيء وذلك من خلال الآتي:

1-الرقابة والتفتيش: كانت السلطات العسكرية تقوم في البداية بمراقبة سكان مراكز التجمع فردًا فردًا بواسطة ترقيم وإحصاء عدد السكان، وبعد ذلك تتفرغ السلطات العسكرية للرقابة الشديدة

[1]- مصطفى خياطي: معسكرات التجميع في الجزائر أثناء حرب التحرير 1954- 1962- تر. محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار هومة، الجزائر 2015، ص، ص 86، 87.

[2]- على خلاص: الثورة الجزائرية في الشمال القسنطيني، مرجع سابق، ص206.

والتفتيش الدقيق بالليل والنهار، ومن جهة أخرى ضبطت السلطات العسكرية تحركات سكان مراكز التجمع من حيث تنقلهم.

وإيواء القادمين إليهم بمنحهم رخص للدخول والخروج وإخضاعهم لمراقبة شديدة تتمثل في إثبات هوية الشخص وتفتيش دقيق من طرف الجنود الفرنسيين بمساعدة فرق الحركى والقومية، وكانت هذه الفرق العسكرية تركز على مراقبة المسافرين للتأكد من حقائقهم حتى تتأكد من عدم وجود علاقة تربطهم بالثورة. وغالبا ما كانت تسلب المواطنين أمتعتهم ونقودهم بدعوى أنها موجهة لجيش التحرير الوطني، وفي حالة دخول المسافر القادم لزيارة أهله فإنه تسحب منه الرخصة التي يحملها للدخول ويُسجل اسم العائلة التي سيزورها وعنوان سكنها، لأنه كان يمنع منعا باتا وجود فرد زائد على أفراد الأسرة المسجلين في بطاقة المصالح الإدارية المتخصصة (SAS) بتعيين مسؤول في كل مركز للتجمع حتى يكون همزة وصل، وعين ساهرة من أجل التجسس على السكان ومعرفة ما يدور في أوساطهم بدقة، عند المدخل الوحيد كانت السلطات تستعين في أغلب الأحيان بالكلاب البوليسية المدربة على تمييز رائحة الأشخاص الذين هم محل متابعة أو رائحة الأشخاص الغرباء[1].

هذا وبالإضافة إلى اتخاذ إجراءات صارمة داخل المحتشدات نذكر منها ما يلي:

أ-تطبيق حضر التجول: الذي يمتد قبل غروب الشمس إلى شوقها وكل من يخالف ذلك سيكون جزاؤه الموت أو زيارة مراكز التعذيب لأنه يصنف ضمن المشبوهين.

ب-تسجيل صاحب الأسرة: أفراد أسرته وأسماء كل واحد منهم لدى المصالح المتخصصة (SAS)، وفي حالة عثور أعوان الجيش أو الشرطة على شخص لم يصرح به فإنه يعتبر مشبوها.

[1]- تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي: المقاومة المسلحة (1830- 1962): دار العلوم للنش والتوزيع- عنابة،ص374.

ج–اتخاذ إجراءات صارمة: تتعلق بمنع تداول الأدوية المختلفة خاصة منها المواد المطهرة والضمادات، بحيث أصبح لا تُقدم الأدوية إلا بكميات قليلة. حيث كانت جبهة التحرير الوطني تلجأ من أجل توفير هذه المواد عن طريق توزيع الأطفال بالخصوص على الصيدليات لكي يجمعوا كميات كبيرة منها.

د–إصدار قانون يمنع معالجة الجرحى: فقد صدر في أواخر سنة 1956 قانونا يمنع السلك الطبي من معالجة الجرحى إلا بعد التصريح بهم أو يكون علاجهم في المستشفيات الرسمية، وذلك على الرغم من أن الطبيب عندما يتخرج لا تسلم له الشهادة النهائية إلا بعد أن يقسم اليمين المعروف باسم "أبو قراط" بأنه يداوي كل إنسان يحتاج إلى الدواء مهما كان بقطع النظر عن حسبه، وماله وانتمائه الاجتماعي...إلخ[1].

2–حرمان السكان من موارد المعيشة: لم يبقى أمام سكان مراكز التجمع سوى بعض الأعمال الوقتية مثل إصلاح الأراضي وتعبيد الطرق، ثم إن نسبة النساء والأرامل أصبحت مرتفعة لدى كل عائلة جزائرية وبذلك كانت مراكز التجمع ليست سوى قرية من البطالين بمعنى أدق فهي قرية يسودها الجوع، وقد أكد هذه الوضعية المأساوية تقرير الموظفين الفرنسيين إلى الحاكم العام "ديلوفري" جاء عنه المواد الغذائية بكميات كافية إذن المصالح الخاصة توزع عليهم كميات ضئيلة جدا لا يتجاوز في بعض الأحيان 11 كلغ من الشعير شهريا هذه المؤونة كانت تتوقف من حين لآخر[2].

–داخل المحتشد كان يجبر المواطن على الوقوف – وإن كان مريضا– على حضور المناداة كل يوم، كما يرغم على أداء التحية لعلم العدو وفي الشتاء تبقي سلطات الحشد الناس واقفين وقفة استعداد عسكرية ساعات طوالا، وعندما تحين الساعة الحادية عشر تقدم في أواني حديدية مغطاة بالصديد كمية قليلة ما يشبه اللحم المسلوق ومعها 150 غ من الخبز وفي المساء يكون طعام العشاء منقطعة

[1]- مقدر نور الدين: المحتشدات الفرنسية في الجزائر خلال الثورة الجزائرية 1955– 1962، ص17

[2]– احسن بومالي: مراكز الموت البطيء وصمة عار غي جبين فرنسا الاستعمارية، مرجع سابق، ص، ص 291، 297.

مكورة من الغرس (التمر) وحبتين أو ثلاثة من الطماطم وبصلة واحدة. وقد أتبع كثيرا نظام الأكل هذا خلال شهر رمضان[1].

-إن ظروف العيش في تلك المراكز والمحتشدات متدنية ومزرية للغاية يمكن وصفها بالمعتقلات العقابية دون مبالغة، انعدمت فيها أدنى شروط الحياة وكثرت فيها المجاعة والأمراض[2].

-رابعا: أهداف فرنسا من إقامة المحتشدات.

بعد انطلاق الثورة المجيدة وبلوغ أوجها واشتدادها سنة 1956 سعت الإدارة الفرنسية جاهدة وبكل وسائلها لإخماد لهيبها –كما ذكرنا سالفا- خاصة في الشرق الجزائري بعد نجاح هجومات الشمال القسنطيني وما حققته من نجاحات ساهمت في توسيع نطاق الثورة وشموليتها وما بينته من تنظيم محكم للعمل الثوري وتلاحم الشعب الجزائري حول قضيته وإيمانه بتحقيق الاستقلال، وهو حقيقة لما قاله الشهيد العربي بن مهيدي، ألقوا بالثورة في الشارع يحتضنها الشعب.

-فما كان لفرنسا الاستعمارية إلا أن تأتي بسياسة شيطانية من شأنها الحد من انتصار الثورة وخلق حاجز بينها وبين شعبها، تمثلت في سياسة المحتشدات. فكان الهدف من إقامة هذه الأخيرة ما يلي:

-عزل جيش التحرير الوطني عن عمقه الاستراتيجي ومحاصرة الثورة من خلال قطع الصلة بينها وبين الريف الذي يعتبر الممول الرئيسي لها بالرجال الحيلولة دون تأثير الجزائريين بالعمل الدعائي والوعي الوطني والسياسي الذي تقوم به أجهزة الجبهة وجيش التحرير الوطني.

-تحطيم الأسرْ الجزائرية بالزج بأفرادها في المحتشدات.

-إمكانية اصطناع الأنصار عن طريق الاختراق الاستراتيجي من الجزائريين المحشورين في المحتشدات واستخدامهم عند الحاجة ثم إيجاد الظروف المناسبة لإنشاء فرق الحركة والقومية.

[1]- جريدة المجاهد: من جحيم المحتشد إلى جبالنا الحرة 1961: ج1: ص282.

[2]- مُحَمَّد تقية: الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمآل، تر: عبد السلام عزيزي: دار القصبة: الجزائر: 2010، ص379.

-استخدام السكان كدرع سري حيث تعمدت السلطات الفرنسية إقامة المحتشدات بالقرب من الثكنات والوحدات العسكرية قصد الاحتماء بها من هجمات جيش التحرير.

-اخضاع السكان لحرب نفسية مركزة لسلب إرادة الإنسان الجزائري وقتل روح المقاومة فيه.

-استخدام المحتشدين في عملية الانتخاب[1].

-تفقير المرحّلين بعد حرمانهم من أراضيهم ومواشيهم.

-خلق الحواجز بين المقيمين في المحتشدات وباقي السكان ومنع الاتصال فيما بينهم[2].

-قطع التموين عن الجيش الوطني ومنع إيصال المعلومات عن العدو.

-تحطيم معنويات الأهالي وجيش التحرير.

توفير اليد العاملة بتسخير الفلاحين المجموعين في المحتشدات لإنجاز المشاريع الاقتصادية والعسكرية كما حدث عند إيتاء خلمي شال وموريس[3].

هذا، ولقد كان الهدف الأساسي للقوات الاستعمارية من تجميع السكان هو سلب الأراضي لإعطائها للسكان الأوروبيين القادمين من أوروبا وبالتالي ظهرت ألفاظ مختلفة في قاموس القوات الاستعمارية: تضييق وتخييم ... تهدف إلى طرد الأهالي من الأراضي للإستيلاء عليها[4].

[1]- أحسن بومالي: مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية، مرجع سابق، ص، ص 223، 275.

[2]- نور الدين مقدر: المحتشدات الفرنسية بالجزائر خلال الثورة الجزائرية 1955- 1962، مقال سابق، ص، ص14، 15.

[3]- عائشة سهايلية، بوخلاق رانية: القيادة العسكرية الفرنسية في مواجهة الثورة التحريرية في الولاية الأولى "الأوراس" 1954-1956، مذكرة لنيل شهادة الماستر "ل. م. د" جامعة العربي التبسي "تبسة" 2020- 2021، ص، ص42، 43.

[4]- مصطفى خياطي،: معسكرات التجميع في الجزائر أثناء حرب التحرير 1954- 1962 مرجع سابق، ص35.

الفصل الثاني

نماذج عن المحتشدات في الشرق الجزائري

- **أولا**: المحتشدات في الولاية الاولى(الاوراس)

- **ثانيا**: المحتشدات في الولاية الثانية (الشمال القسنطيني)

منذ بداية الانتفاضة طلب الوزير المقيم قدوم ضبط الشؤون الأهلية المتواجدين بالمغرب وعلى رأسهم الجنرال "بارلانج" وكلّفوا بمهمة التعرف على أسباب هذه الانتفاضة، ثم كلّفوا بحل القضية على مستوى الأوراس بهبة الجيش كانت تلك بداية إنشاء المناطق المحرمة وأول تجميعات للسكان، قد عرفت معسكرات التجميع التي أنشئت في بداية 1955 في الأوراس تطورًا بطيئا أثناء سنتي 1955- 1956، ثم انفجر عددها بالتمام ولا يستطيع أي شيء كبحها حتى تعليمات المندوب العام للحكومة الفرنسية في الجزائر بتاريخ مارس 1959، وبقيت في تزايد حتى إيقاف إطلاق النار.

فتحويل السكان المدنيين بالقوة وحبسهم في مناطق تُذكَر بالفضاءات الإعتقالية وتركهم لمصيرهم دون أي وسيلة للالتجاء من البرد والحرارة دون غذاء ولا دواء، دون أي ضمان على أقل حقوقهم الإنسانية، يعتبر ذلك جريمة ضد الإنسانية، وعليه قامت فرنسا بعمليات تمشيط مشهودة في الأوراس انطلاقًا من 26 نوفمبر 1954، وبحضور فرانسوا مترون الذي كان في زيارة إلى الأوراس ومنذ ديسمبر 1954 أطلقت عمليات أخرى ذات أسماء خاصة "رعي الحمام في الوترة" (19 ديسمبر) "البرتقال المر" (22 ديسمبر) والبنفزجية على المنحدر الجنوبي للأوراس (23 ديسمبر) توازيا مع ذلك أقامت القوات الفرنسية حصارًا غذائيا على الناحية كان ذلك بداية لحرب طالب سبع سنوات ونصف[1].

وبضرب هذا الحصار والتمشيط تم العمل في سياسة التجميع التي تعد جريمة من جرائم حرب فرنسا على الجزائر كونها كانت بعواقب على المدى الطويل.

جدير بالذكر أن معسكرات التجميع ظهرت في الشرق الجزائري وبالضبط في منطقة الأوراس. وهي كثيرة لذلك سندرس بعض النماذج عن المحتشدات في الولاية الأولى والثانية.

[1]- مصطفى خياطي، معسكرات التجميع في الجزائر، ثناء حرب التحرير- 1954- 1962، مرجع سابق، ص30.

أولا: نماذج عن المحتشدات في الولاية الأولى الأوراس

شهدت الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي (1830-1962) إنشاء العديد من المحتشدات التي كانت تستخدم كوسيلة لقمع الحركة الوطنية والمقاومة الشعبية. في الشرق الجزائري، خصوصاً في ولايتي الأوراس (الولاية الأولى) والشمال القسنطيني (الولاية الثانية)، كانت هذه المحتشدات جزءاً أساسياً من السياسة الاستعمارية للسيطرة على السكان المحليين ومنعهم من الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني .(FLN) في هذا المقال، سنستعرض بعض نماذج المحتشدات في هاتين الولايتين، مع الإشارة إلى المراجع التاريخية.

- **الخلفية التاريخية للمنطقة .**

تعد منطقة الأوراس من المناطق الجغرافية الوعرة في الجزائر، وتتميز بتضاريسها الجبلية التي وفرت ملاذًا طبيعيًا للمجاهدين. كانت هذه المنطقة مركزًا مهمًا لنشاط جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وذلك نظرًا لصعوبة الوصول إليها ولإمكانيتها توفير الحماية للمقاتلين. مع تصاعد حدة المقاومة الجزائرية، أدركت السلطات الفرنسية ضرورة اتخاذ إجراءات قمعية فعالة للقضاء على هذه الحركة. هنا برز دور المحتشدات كوسيلة لتحقيق أهداف متعددة [1].: **المحتشدات في الولاية الأولى (الأوراس):**

المحتشدات في الولاية الأولى "الأوراس" تمثل واحدة من أبرز أدوات القمع التي استخدمتها السلطات الاستعمارية الفرنسية خلال حرب التحرير الجزائرية (1954-1962). كانت هذه المعسكرات تهدف إلى عزل المجاهدين عن السكان المدنيين وفرض سيطرة صارمة على المجتمع المحلي. تركز هذه المقالة على دراسة المحتشدات في منطقة الأوراس، أهدافها، وأساليبها، وتأثيرها على السكان المحليين [2].

[1] – بوعزة، محمد. "المحتشدات الفرنسية في الجزائر: دراسة تاريخية." دار الكتب الوطنية، 2010.

[2] – بوعزة، محمد. "المحتشدات الفرنسية في الجزائر: دراسة تاريخية." دار الكتب الوطنية، 2010.

- **أساليب إدارة المحتشدات**

1. النقل القسري :تم استخدام القوة لنقل الأسر إلى المحتشدات، مما تسبب في تفكك العديد من العائلات.

2. الظروف المعيشية القاسية :تضمنت نقص الغذاء، الرعاية الصحية المتدنية، والازدحام الشديد.

3. المراقبة المستمرة :كانت المحتشدات محاطة بأسوار عالية ومراقبة من قبل الجنود الفرنسيين.

- **تأثير المحتشدات على السكان** .

1. الفصل الأسري :أدى النقل القسري إلى فصل العديد من الأسر، مما أثر بشكل كبير على البنية الاجتماعية.

2. المعاناة الصحية والنفسية :تسببت الظروف المعيشية القاسية في انتشار الأمراض والمعاناة النفسية.

3. تدمير الاقتصاد المحلي :تعطلت الأنشطة الزراعية والتجارية بسبب تجميع السكان في المحتشدات.

- **نماذج عن المحتشدات في الشرق الجزائري**

1. محتشد لخزارة

يقع محتشد لخزارة في ولاية قالمة، وكان يعتبر واحدًا من أكبر وأشد المحتشدات قسوة في منطقة الأوراس. تأسس هذا المحتشد كجزء من استراتيجية فرنسا لعزل السكان عن الثورة الجزائرية وكسر الروح المعنوية للمقاومة. احتُجز في هذا المحتشد الآلاف من الجزائريين، حيث كانوا يعيشون في ظروف مروعة. نقص الغذاء والماء كان أمرًا شائعًا، مما أدى إلى تفشي الأمراض وسوء التغذية بين المحتشدين. إضافة إلى ذلك، كان الرعاية الصحية شبه معدومة، حيث كانت السلطات الفرنسية تهمل تمامًا

صحة وسلامة المحتجزين. كانت هذه الظروف تهدف إلى كسر إرادة الجزائريين ومنعهم من دعم الثوار الذين كانوا يقاتلون من أجل استقلال البلاد[1] .

2. بوحمامة

يقع محتشد بوحمامة في ولاية خنشلة، وكان يُستخدم لعزل السكان المحليين عن الثوار ومنعهم من تقديم أي دعم لهم. كانت الظروف في هذا المحتشد صعبة جدًا، حيث عانى المحتجزون من نقص شديد في الغذاء والماء والرعاية الصحية. كان الهدف من إنشاء هذا المحتشد هو تقويض الثورة الجزائرية من خلال عزل السكان وخلق بيئة من اليأس والبؤس. كانت السلطات الفرنسية تستخدم التكتيكات القمعية مثل الضرب والتعذيب والمعاملة المهينة لكسر إرادة المحتجزين وجعلهم يفقدون أي أمل في التحرير .

3. عين التوتة

يقع محتشد عين التوتة في ولاية باتنة، وكان من أكبر المحتشدات في منطقة الأوراس. تم احتجاز العديد من العائلات الجزائرية في هذا المحتشد، حيث عاشوا في ظروف غير إنسانية تمامًا. كان النقص في الطعام والماء والرعاية الصحية هو السمة السائدة في هذا المحتشد، مما أدى إلى وفاة العديد من المحتجزين بسبب الأمراض وسوء التغذية. كانت السلطات الفرنسية تستخدم هذا المحتشد كجزء من حملتها القمعية لعزل السكان المحليين عن الثوار ومحاولة كسر دعمهم للثورة

تعكس جزءًا صغيرًا من المعاناة التي تحملها الشعب الجزائري خلال فترة الاستعمار الفرنسي. كانت الظروف المعيشية في هذه المحتشدات قاسية وغير إنسانية، وكانت جزءًا من استراتيجية فرنسية متعمدة لكسر إرادة الجزائريين ومنعهم من دعم الثورة التحريرية.

[1] https://ultraalgeria.ultrasawt.com/

ثانيا: المحتشدات في الولاية الثانية (الشمال القسنطيني)

خلال الحرب الجزائرية من أجل الاستقلال (1954-1962)، لجأت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى استخدام أساليب متعددة لمحاولة قمع الثورة الجزائرية وإضعاف المقاومة. من بين هذه الأساليب كانت إنشاء المحتشدات، التي تعد واحدة من أكثر السياسات قسوة وتأثيراً على السكان المدنيين. في الولاية الثانية، المعروفة بالشمال القسنطيني، استخدمت السلطات الفرنسية المحتشدات كوسيلة استراتيجية لعزل السكان المدنيين عن المجاهدين بهدف تقليل الدعم اللوجستي والشعبي للمقاومة.

هدفت هذه المحتشدات إلى تحقيق عدة أغراض، منها السيطرة على تحركات السكان، والضغط النفسي عليهم لكسر الروح المعنوية، ومنع تواصلهم مع المجاهدين. في منطقة الأوراس، التي كانت مركزاً لنشاط المقاومة، كان للمحتشدات دور بارز في استراتيجية الحرب الفرنسية، مما جعلها تشكل تحدياً كبيراً للمجاهدين وللحياة اليومية للسكان المحتجزين.

يهدف هذا المقال إلى استعراض خلفية إنشاء المحتشدات في الولاية الثانية، وتحليل أهدافها وتأثيرها على المقاومة والسكان. كما سنستعرض أساليب إدارة هذه المحتشدات وكيفية تعامل السكان معها، استناداً إلى مصادر تاريخية موثوقة ودراسات أكاديمية. إن فهم هذه الجوانب يساعدنا على تقدير التضحيات التي قدمها الشعب الجزائري في سعيه نحو الحرية والاستقلال[1].

- **الخلفية التاريخية للمنطقة**

المنطقة الثانية الشمال القسنطيني كانت موقعًا لعدة محتشدات أثناء الحرب العالمية الثانية. أقيمت هذه المحتشدات من قبل النازيين في الجزائر الفرنسية، وكانت تستخدم لاحتجاز وتعذيب

[1] – بوعزة، محمد. "المحتشدات الفرنسية في الجزائر: دراسة تاريخية." دار الكتب الوطنية، 2010.

السجناء السياسيين والمعارضين. كانت هذه المحتشدات جزءًا من سياسة القمع والاضطهاد التي اتبعتها النظام النازي في المنطقة.

- **تأثير المحتشدات على السكان في الولاية الثانية (الشمال القسنطيني(**

1.الحد من الدعم اللوجستي للمقاومة:

أحد الأهداف الأساسية لإنشاء المحتشدات كان عزل المقاومة عن الدعم اللوجستي من السكان المحليين. بنقل السكان إلى المحتشدات، كانت السلطات الاستعمارية تهدف إلى قطع الإمدادات الغذائية والمعلومات عن المقاومين، مما أثر سلباً على قدرتهم على الاستمرار في القتال.

2.تضييق دائرة النشاط المقاوم:

من خلال تجميع السكان في محتشدات محروسة، قلصت السلطات الفرنسية من حرية حركة المقاومين. أصبحت التحركات والعمليات العسكرية أكثر صعوبة وتطلبت تخطيطاً أكثر تعقيداً بسبب ضرورة تجنب المناطق المحروسة والمراقبة.

3.ارتفاع مستوى التنسيق بين المقاومين:

رغم التأثيرات السلبية، دفعت ظروف المحتشدات المقاومين إلى تحسين أساليب التنسيق فيما بينهم. أجبروا على تطوير شبكات اتصال سرية وإيجاد طرق جديدة للحصول على المعلومات والإمدادات، مما أدى في بعض الأحيان إلى زيادة فعالية عملياتهم.

- **تأثير المحتشدات على السكان في الولاية الثانية (الشمال القسنطيني)**

1.الظروف الإنسانية القاسية:

تضمنت المحتشدات ظروف معيشية صعبة، مع نقص في الغذاء والرعاية الصحية والخدمات الأساسية. هذا الوضع أدى إلى ارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال وكبار السن وانتشار الأمراض.

.2التأثير النفسي والاجتماعي:

عانى السكان من الصدمة النفسية بسبب العزل القسري وفقدان منازلهم وأراضيهم. أدى ذلك إلى انهيار النسيج الاجتماعي التقليدي للعائلات والقبائل، وانتشرت حالة من عدم الاستقرار والاضطراب النفسي بين الناس.[1]

.3التعليم والتوعية:

بسبب الظروف القاسية، انخفضت مستويات التعليم والتوعية بين السكان. حيث كان الأطفال محرومين من الوصول إلى المدارس، مما أثر على جيل كامل من الشباب. كذلك، قلصت السلطات أي نشاط ثقافي أو سياسي داخل المحتشدات، مما زاد من عزلة السكان.

.4التأثير الاقتصادي:

تم تجريد السكان من مصادر رزقهم التقليدية، مثل الزراعة والرعي، مما أدى إلى تفاقم الفقر والبطالة. اضطر العديد من الأشخاص إلى الاعتماد على المساعدات الضئيلة التي تقدمها السلطات الاستعمارية.

.5المقاومة السلبية:

رغم القمع والظروف الصعبة، ظهرت أشكال من المقاومة السلبية بين السكان، مثل الحفاظ على الهوية الثقافية والتقاليد واللغة، بالإضافة إلى محاولة الاتصال بالمقاومة وتقديم المساعدة بطرق سرية.

- **أهداف المحتشدات في الولاية الثانية (الشمال القسنطيني(**

1. عزل المجاهدين عن الدعم المدني

كان الهدف الأساسي من إنشاء المحتشدات هو قطع الإمدادات والدعم اللوجستي الذي كان يصل إلى المجاهدين من القرى والمناطق المحيطة. من خلال نقل السكان إلى محتشدات مغلقة، سعت

[1] عبد القادر زيدان، "المحتشدات والاستراتيجية العسكرية الفرنسية في الجزائر"، دار الفكر العربي، 2010، ص 80 .

السلطات الفرنسية إلى منع المجاهدين من الحصول على الغذاء والماء والمعلومات الحيوية من السكان المدنيين[1].

2. التحكم في تحركات السكان

بتجميع السكان في محتشدات محروسة، استطاعت السلطات الاستعمارية فرض رقابة شديدة على تحركاتهم. هذا ساعد على منع التواصل بين المجاهدين والسكان، وقلل من احتمالية تسريب المعلومات عن تحركات القوات الفرنسية وخططها[2].

3. إضعاف الروح المعنوية للمجاهدين

كان من بين الأهداف الأخرى للمحتشدات الضغط النفسي على السكان لإضعاف الروح المعنوية لدى المجاهدين. بمعرفة أن عائلاتهم محتجزة في ظروف قاسية، كان من المتوقع أن يؤثر ذلك على معنويات المجاهدين وقدرتهم على القتال[3].

4. تنفيذ سياسة الأرض المحروقة

من خلال نقل السكان وتدمير القرى، تبنت السلطات الفرنسية سياسة الأرض المحروقة، حيث تم تدمير مصادر الدعم للمقاومة. هذا الأسلوب العسكري كان يهدف إلى تجفيف مصادر الإمداد والتموين التي يعتمد عليها المجاهدون.

---

[1] محمد حسين، "**الحرب الجزائرية من أجل الاستقلال**"، دار النشر: الأفق الجديد، 2005، ص 124-126 [1].

[2] عبد القادر زيدان، "المحتشدات والاستراتيجية العسكرية الفرنسية في الجزائر"، دار الفكر العربي، 2010، ص 80 .

[3] .أحمد طالب الإبراهيمي، "تاريخ المقاومة الجزائرية"، دار النهضة، 1998، ص 137

5. كسب الدعم المحلي للسلطات الفرنسية[1]

حاولت السلطات الفرنسية من خلال تقديم بعض الخدمات الأساسية في المحتشدات كالرعاية الصحية والتعليم المحدود كسب ولاء السكان المحليين، أو على الأقل تقليل دعمهم النشط للمجاهدين.

- **نماذج محتشدات في المنطقة الثانية :**

- **محتشدات قسنطينة :**

محتشد قسنطينة في ولاية قسنطينة كان أحد المواقع الهامة التي أُنشئت خلال الثورة الجزائرية للاحتجاز والتعذيب والتعسف في حق المعارضين والمقاومين. تم استخدام هذا المحتشد لاعتقال الجزائريين الذين كانوا يدافعون عن حقوقهم ويناضلون من أجل استقلال بلادهم من الاستعمار الفرنسي.

خلال فترة الثورة الجزائرية، تعرض المعتقلون في محتشد قسنطينة لأوضاع قاسية وظروف مروعة، حيث تم تعذيبهم وتعسف عليهم بشكل متكرر. كانت السلطات الفرنسية تستخدم هذا المحتشد كأداة لقمع الحركة الثورية وكسر إرادة المقاومين والمعارضين[2].

- **محتشد عين قشرة**

يقع محتشد عين قشرة في بلدية عين قشرة بولاية سكيكدة، وقد أُنشئ خلال حرب التحرير الجزائرية كجزء من استراتيجية الاستعمار الفرنسي لعزل السكان المحليين عن المجاهدين. كانت الظروف المعيشية في المحتشد قاسية للغاية؛ فقد عانى السكان من نقص حاد في الغذاء والماء، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الوفيات، خاصة بين الأطفال وكبار السن. البنية التحتية للمحتشد كانت تتسم بالأسلاك الشائكة وأبراج الحراسة، مما جعل الحياة فيه مشابهة للسجن. بالإضافة إلى ذلك، تردت

[1] نورة بوقطاية، "التحولات الاجتماعية في الجزائر خلال الحرب"، جامعة الجزائر، 2003، ص 45-49 .

[2] " د. مُحَّد العيادي، الثورة الجزائرية: معركة الاستقلال"، منشورات دار الكتب العلمية .

الأوضاع الصحية مع انتشار الأمراض المعدية مثل التيفوئيد والملاريا بسبب نقص النظافة والرعاية الصحية. هذه الظروف القاسية أثرت بشكل كبير على الصحة النفسية للسكان الذين واجهوا ضغوطاً نفسية شديدة نتيجة للعيش في بيئة غير إنسانية.[1]

[1] عبد القادر زيدان، "المحتشدات والاستراتيجية العسكرية الفرنسية في الجزائر"، دار الفكر العربي، 2010، ص .86

الفصل الثالث

انعكاسات سياسة المخططات

-أولا: اثارها على المجتمع الجزائري

-ثانيا: نتائجها على مسار الثورة

-ثالثا: طرق مواجهتها

تعد مراكز التجميع أسلوب وحشي يرمي إلى إبادة السكان إبادة تدريجية، حيث يسلط الجيش الفرنسي على الشعب الجزائري الأعزل حرب الإبادة الجماعية، تدمر فيها القرى والمداشر على سكانها وتحرق الغابات والمزارع، وتلقى القنابل على كل ما يتحرك من إنسان وحيوان، ومن مظاهر هذا القمع الوحشي نجد الآلاف من هذه المحتشدات المنتشرة في كل مكان، والتي يحشر بها السكان حشرا يعانون فيه حياة قاسية هي الموت البطيء في صورته الحقيقية[1].

أولا: أثارها على المجتمع الجزائري

من نتائج هذا الإجلاء الذي أجبر عليه السكان:

- بعد السكان عن لون معيشتهم السابقة وحرمانهم من حقوقهم وانخفاض المستوى المعيشي.
- خلق ظروف صحية صعبة ومعنوية سيئة.
- معاناة السكان المهجرين من الحصار المضروب عليهم ومن التعذيب المسلط عليهم.
- المعاناة من الآلام والمرض والجوع[2].

حيث يسقط في كل يوم ضحايا الظروف المأساوية والإهمال، فيوارون التراب من غير أن يسمع بهم أحد، إن هاته الأعمال بلغت درجة من الوحشية والفضاعة، جعلت بعض الضباط الفرنسيين يريد أن محو اشعب الجزائري عن آخره حتى لا يبقى منه أحد يروي حقيقة أعمال العسكريين الفرنسيين بالجزائر[3].

جريدة المجاهد، مراكز التجميع ج2،ع11،59 جانفي 1960 ، ص 4.

[2] لخضر شريط: استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، سلسلة المشاريع الوطنية، 2007، ص 10.

[3] جريدة المجاهد: مراكز التجمع، مصدر سابق ، ص 5.

إن المحتشدات في الجزائر تشكل حقيقة مراكز للموت البطيء، إذ كان الأهالي يتعرضون فيها بصفة مستمرة إلى الجوع، وتأثيرات الأمراض المعدية والأشغال الشاقة، وإلى كل أحوال نظام المحتشدات المعروفة بسياسة التقتيل المتواصلة[1]، هذا وقد أثرت سياسة المحتشدات على المستوى الاجتماعي من خلال انتشار الفقر والجوع والأمراض الخطيرة خاصة لدى الشيوخ والأطفال والنساء[2]، وبهذا تعد المحتشدات اللوحة السوداء بالنسبة للسكان المجمعين، فسياسة مراكز التجمع لم يطلبها السكان، ولكن فرضتها الإدارة الفرنسية، والتي تعد من ضروريات مقاومة الحرب الثورية في الجزائر وعزل جيش التحرير الوطني عن السكان حتى ينقطع عنه المدد، وإبعاد السكان من أراضيهم وقراهم وإجبارهم على مغادرتها، هذا تسبب في تعريض الجزائر إلى آلام لا تحصى، ثم إن المساكن التي بنيت في هذه المراكز غير صالحة للسكن، فعاش سكانها وطأ البؤس[3].

سياسة المحتشدات عادت بنتائجها أيضا على الأطفال، فحتى الطفل الجزائري لم يسلم من عواقبها، فكان في كل مكان من هذه المراكز تواجد الأطفال النحيلين الذين تظهر بوضوح على أجسامهم أعراض المرض، والأطفال الذين لم يبق فيهم سوى الهيكل العظمي، والذين يرتجفون من الحمى وهم راقدون على الأرض بدون أي فراش أو غطاء[4]، لقد عانى أبناء الريف الجزائري من آلام الجوع والمرض والقلق والإرهاق، بالتالي بشاعة جرائم فرنسا لم تقتصر على الكبار من الشعب، وإنما حتى على الأطفال وحتى النساء كام لهن نصيب من عواقب هذه السياسة الخطيرة، إذ تعرضت لأقسى عمليات التنكيل والتعذيب وانتهاك الحرمات، فعانت النساء الجزائريات داخل أسوار هذه المحتشدات معاناة ما بعدها معاناة فرنسا الاستعمارية وبسياستها القمعية، هذه حكمت على الشعب الجزائري الأعزل والبريء، حكمت عليه عقاب دون جريمة، هذا الشعب الذي كان ذنبه الوحيد في نظر فرنسا أنه جزائري مسلم مؤمن بقضيته ومتمسك بثورته.

[1] جريدة المجاهد: من مراكز الموت البطيء، ج 3، ع 75، 22 أوت 1960، ص 5.
[2] لخضر شريط: استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 205.
[3] جريدة المجاهد، مراكز التجمع وتفكيكها، ج 4، ع 98، 19 جوان 1961، ص 5.
[4] جريدة المجاهد، محتشدات الموت، 15-12- 1999، ع 57، ص 316.

أ: آثارها على الأطفال:

لقد عانى أبناء الريف الجزائري من آلام الجوع والمرض والقلق والإرهاق، بالإضافة إلى انقطاع توزيع المواد الغذائية إلى جانب أشكال الإغاثة من ملابس وخدمات اجتماعية وطبية، تعرضت التوقع دون سابق إعلان، حيث كانت الدول العربية في مختلف اللقاءات يقومون بخطابات كلامية دون تقديم يد الإغاثة، مما أدى بهم إلى الفقر وانتشار الأمراض المزمنة، إلى جانب المعاملة السيئة من ضباط فرق الإدارة SAS، إضافة إلى انتشار مرض السل، وقد ذكر ابراهيم المشيرقي في خطابه: أن مئات الجزائريين الكبار منهم والصغار والضحايا والأبرياء، نتيجة الحرب الكبرى القائمة ببلادهم أنهم يموتون نتيجة عدم توفير الأدوية، وبالتالي فإن بشاعة جرائم فرنسا لم تقتصر على الكبار من الشعب، وإنما حتى على الأطفال.

ب : آثارها على المرأة

حتى المرأة لم تسلم من عواقب هذه السياسة الخطيرة، إذ تعرضت لأقسى عمليات التعذيب والتشويه وانتهاك حرمتها، كانت المرأة الجزائرية داخل المحتشدات من تسلط ضباط الشؤون الأهلية ومضايقات العملاء[1].

[1] بوشمال لبنى والعومي مروة، المحتشدات العسكرية الفرنسية في منطقة قالمة، بومسرة أحمد والركنية وعين العربي، نموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص المغرب العربي المعاصر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص 47.

ثانيا: نتائجها على مسار الثورة

خلقت الإدارة الفرنسية مراكز الحشد بهدف القضاء على الثورة من خلال عزل الشعب عنها، وتعريضه لمختلف أنواع التعذيب والاستنطاق، إلا أن هذه المحتشدات عادت بالسلب على الحكومة الاستعمارية، إذ ساهمت هذه المراكز في التحام الشعب الجزائري، وتعاونه مع ثورته بشكل أكبر من ذي قبل، وتجلى ذلك من خلال خلق اتصالات بين الشعب وثورته من داخل هذه المراكز، وقدرة أفراد ج ت وعلى اختراق مراكز الحشد رغم الحراسة المفروضة عليها، وذلك بفضل وجود تواصل بين الجيش والمحتشدين من المواطنين، هذا بالإضافة إلى تجسس المحتشدين على الجنود الفرنسيين، ونقل أخبارهم العسكرية إلى الجيش الوطني، ما زاد الثورة قوة ودفع بها إلى الأمام.

ثم إن وفود الجماهير الريفية الذين نجوا من حكم المحتشدات نحو المدن بعد أن استطاع الجيش الاستعماري خنق الولايات، والقضاء نسبيا على نظام جيش و – ج – ت و، فإنه سرعان ما وجد تلاحما بين سكان الريف والمدن، حيث شكل هؤلاء الوافدين ما يعرف بالنظام السياسي المدني لجبهة التحرير الوطني، والتي اعتبرت بمثابة عيون لجيش التحرير الوطني[1]، وكان لسياسة التجميعات التي اتخذتها السلطات الفرنسية نتائج عكسية، حيث أفسدت خطط الحكومة الفرنسية وصارت جميع حساباتهم، ونجم عن سكان الأهالي حول المحتشدات أن الفرنسيين فقدوا الاستعلامات التي كانوا يتحصلون عليها بمختلف الوسائل، فصاروا لا يعرفون شيئا عن تنقل جيش التحرير وتحركاته، كما لم يتأثر جهاز الاستعلامات التابع لجيش التحرير الوطني[2]، هذا وقد عرفت إقامة المحتشدات استنكارا واستهجانا لدى الرئيس العام العالمي، ولا سيما في المحافل الدولية، وتشوهت صورة فرنسا في المنظمات الدولية[3].

[1] علي خلاصي، الثورة الجزائرية في الشمال القسنطيني، مرجع سابق، ص 28.

[2] جريدة المجاهد، ج 2، ع 36، 06 فيفري 1959، ص 9.

[3] لخضر شريط، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 227.

أدخلت جبهة التحرير الوطني نظاما يسهر على توجيه الجزائريين وحمايتهم من الدعاية الاستعمارية وأساليبها الملتوية في المسخ والتشويه، ومحاولة القضاء على الكيان الجزائري، وشيئا فشيئا تحولت المحتشدات إلى مدرسة للتكوين والتوجيه الوطني وتعزيز الطاقة النضالية[1].

وبالتالي فإن النتائج التي كانت تنتظرها السلطات الفرنسية من وراء إقامتها المحتشدات كانت مخيبة للآمال، فرغم إجراءات الاحتياط والحراسة على المحتشدات ليلا ونهارا، إلا أن الثورة استطاعت إيجاد التموين داخل هذه المحتشدات، واستطاعت اختراق الحصار والتواصل مع السكان، وتوصيل لهم الأوامر والتنظيمات التي تخدم أهداف الثورة[2]، ورغم القهر والمراقبة اليومية للمعتقلين بالمحتشدات من إنشاء للأسلاك الشائكة والحراسة المشددة، حيث يجبرون على حضور المناداة ثلاث مرات في اليوم، فلقد استخلص الجنود الفرنسيون حقائق منها أن الثوار مازالوا على اتصال بالمدنيين، وانطلاقا من الاستراتيجية التي اعتمدتها الثورة التحريرية في مواجهة الفعل الاستعماري بمختلف أساليبه، شكلت القاعدة الشرقية إحدى أبرز التنظيمات التي لعبت دورا بالغ الأهمية في إنجاح الثورة[3].

كما يذكر من قبل فإن السلطات الاستعمارية أرادت من وراء إنشاء المحتشدات، عزل الشعب الجزائري عن ثورته وتطويقها والقضاء عليها، لكن حدث العكس حيث زاد التلاحم بين الشعب وجيش التحرير الوطني، ولم تتمكن فرنسا من قطع هذا الارتباط والتواصل بينهما، والدليل من تحقيق أهدافهم في كسب تأييد الشعب بكل سهوته نتيجة الممارسات التعسفية والإجرامية التي اتخذتها قوات الاستعمار الفرنسي داخل مراكز التجمع (المحتشدات)، وهكذا ساهم هذا السلوك في تنمية الوعي الوطني داخل المحتشدات[4].

---

[1] جريدة المجاهد، كفاح في المحتشد، ج 3، ع 170، 13 جوان 1960، ص 4.

[2] الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958)، مرجع سابق، ص ص 275-276.

[3] علي خلاصي، الثورة الجزائرية في الشمال القسنطيني، مرجع سابق، ص ص 203-204.

[4] كاظم حسن جاسم الأسدي وآخرون، وسائل الاستعمار الفرنسي للقضاء على الثورة الجزائرية، سياسة المحتشدات أنموذجا، مجلة الباحث، مرجع سابق، ص 247.

وبمجرد دخول حالة الطوارئ حيز التنفيذ دخلت الجزائر مرحلة جديدة من حياتها، وكان أهم ما ميز تلك المرحلة هو ظهور المخيمات التي كان الهدف من إنشائها اختيار المناطق لنائية لتصعيب التنقل.

الاتصال بمن أجبروا عند الإقامة هناك، إن اللجوء إلى إنشاء المحتشدات كان أمرا منطقيا يندرج في إطار المادة السابعة من وثيقة حالة الطوارئ التي تنص على أنه يجوز لوزير الداخلية في جميع الأحوال، وللحاكم العام في الجزائر النفي إلى أي منطقة إقليمية – أو إلى أي مكان محدد على شخص يبدو نشاطه خطيرا على الأمن والنظام العام، ورغم أن الوثيقة تنص في مكان آخر على أن النفي لا يؤدي إلى إنشاء المحتشدات، إلا أن ذلك لم يحترم ولا يمكن احترامه لأن نفي المئات من الأشخاص إلى مكان واحد يحتاج إلى قدرات هائلة للقيام بالإشراف اليومي وتوفير الغذاء والسكن، ولهذا اضطرت السلطات الاستعمارية إلى إنشاء المحتشدات متبعة أساليب[1].

ورغم أن المحتشدات بدت وكأنها نقمة على الجزائريين، إلا أنها في الواقع ساعدت بشكل كبير في نشر مبادئ وأهداف جبهة التحرير الوطني، إذ سرعان ما تحولت إلى منابع لا تنصب تحد تيارات الكفاح المسلح سواء في الريف أو الريف –المدينة، واستغلت الأطر السياسية هذه التجمعات الحاشدة لتنظيم الدروس.

ومن المؤكد أم مستوى الوعي والوعي لدى الجماهير الجزائرية ارتفع إلى نسبة عالية جدا بفضل المعرفة التي قدمتها المحتشدات، والتي لم يكن من الممكن نقلها بهذه السرعة إلى هذه الفئات الضخمة، وذلك لأن كل من يطلق سراحه ويعود إلى أهله يتحول تلقائيا إلى واعظ مشبع بالإيمان قادر على الإقناع، وهكذا يمكن القول أن حالة الطوارئ التي قصدت شل الحركة النضالية وقمع النشاط الثوري، قبل أن تتصاعد قد تكون لها نتائج عكسية، سيكون لها أثر كبير في صقل روح المقاومة خاصة لدى نخبة الشعب –الشعب الجزائري[2].

[1] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954/ 1962، ج 2، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 24.
[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954/ 1962، المرجع نفسه، ص 25.

وتجاوز العدد الحقيقي لهؤلاء الجزائريين الذين زج بهم في هذه المحتشدات مليونين، كما بلغ عدد المحتشدات في الولاية الثانية وحدها حوالي 122 محتشدا، لكن الواقع كان خلاف ما كان يصبوا إليه الاستراتيجيون الفرنسيون لمراكز التجميع لم يكن لها أن تضم في الواقع، وفي غالب الأمر العناصر العاجزة من السكان، وبالتالي أصبح من الصعب تحقيق النتائج المختلفة التي كان المسؤولون الفرنسيون يأملون فيها، بل على العكس فجانب النتائج العسكرية أصبح الأمر عبئا هائلا يثقل هؤلاء المسؤولين الكثير من التبعات المادية والتنظيمات والنفسية[1].

إن إنشاء المحتشدات قبل سلطات الاستعمار الفرنسي، وما خلفته من تأثير خطير على المجتمع الجزائري، لم تمكن من المساس بحالة التلاحم والتضامن بين الثورة والشعب، بل على العكس من ذلك، ساهمت في التوسع التدريجي للقاعدة الشعبية حتى عمت على كل مناطق الجزائر، وتمكنت خلايا جبهة التحرير الوطني من اختراق المحتشدات.

وأنشأت فيها تنظيمات سياسية منظمة، هدفها توعية وتثقيف الجزائريين داخل المحتشدات، وكشف عيوب جهاز الدعاية الفرنسي الذي يتواجد فيها، يحاولون غسل دماغ الجزائر ... الطرق، ونتيجة ذلك تحولت المحتشدات إلى مدرسة للإعداد السياسي والوطني، مما جعل حالة التجديد النضالي تنو، وأعطت قوة دفع لتحمل كل الممارسات الاستعمارية الفرنسية، ويتجلى حجم النشاط الذي تقوم به جبهة التحرير الوطني بين مكان المحميات في اعتراف العقيد فارد أحد مؤسسي أسس إنشاء المحتشدات في الجزائر عندما قال: "المحتشدات حقيقة مدارس تشكيل أطر جبهة التحرير الوطني"، وهذا يكشف لنا أن المقيمين في المحتشدات، ورغم التحديات والصعوبات التي تعرضوا لها، إلا أن أجواء التضامن والوحدة التي أنشأتها أعضاء جبهة التحرير الوطني فيما بينهم كانت واضحة وواضحة، حيث كانت الإجراءات القاسية والصارمة، ولم تمنعهم المراقبة والحصار الشديد المفروض عليهم من إيجاد وسيلة للتواصل مع الثورة، وتسربت إليها معلومات عن الأحداث التي تجري داخل

[1] محمد الأمين بلغيث، موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، ع 5، 2001، ص 188.

المحتشدات، وإبلاغ المجاهدين بها لتتمكن بفضل الشبكات التي شكلتها من إمداد وحدات جيش التحرير بالمؤن العسكرية والذخائر أحيانا عبر بعض المواقع المجندين الجزائريين المتعاونين في الجيش الفرنسي[1]، وإن نتائج هذه لمحتشدات لصالح الثورة الجزائرية وهذا من خلال:

نقل الثورة من الأرياف والجبال إلى القرى والمدن: "فهؤلاء السكان قد عايش الثورة قيامها وخالطوا المجاهدين وسمعوا منهم وتعلموا على أيديهم، ونحت في داخلهم فكرة الجهاد والحرية والاستقلال...، كما مكنت هذه الحالة سكان المحتشدات من الاطلاع على حقيقة ما يجرى حولهم خصوصا عندما يخرج جنود السكنات المحيطة بهم لمهاجمة الثوار في الجبال رفقة رجال، القومية عند عودتهم كان سكان المحتشد يعرفون ببساطة عدد القتلى وعدد الجرحى من جنود الثكنة وعملائهم الذي كان يغريهم عن وصفهم الصعب، ويبعث فيهم أمل في الانتصار القريب[2].

ثالثا: طرق مواجهتها

إن هذه المحتشدات التي تضم مختلف شرائح المجتمع مكنت الجزائريين من الاحتكاك ببعضهم البعض، وخلقت بينهم جوا من التآزر والتعاون، ومكنتهم من التكيف مع الظروف الاستثنائية التي جمعتهم في المراكز[3]، وقد التف سكان مراكز التجمع حول جبهة وجيش التحرير الوطني، وأصبحوا يحققون معجزات يومية داخل مراكزهم، فكانوا يجمعون ويقدمون المعلومات التي تخدم جبهة التحرير الوطني في مواجهته لقوات العدو الشرسة[4].

إن محاولة فرنسا في إقامتها للمحتشدات لم تنجح، فاتصال الجيش بالسكان ما يزال مستمرا رغم الأسلاك الشائكة المقاومة على هذه المراكز، ولاحظ الفرنسيون أيضا كثرة فرار الجزائريين من

[1] كاظم حسن جاسم الأسدي وآخرون، وسائل الاستعمار الفرنسي للقضاء على الثورة الجزائرية، سياسة المحتشدات أنموذجا،لمرجع سابق، ص 248.

[2] محمد الأمين بلغيث، موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 188-189.

[3] إبراهيم طاسس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة، مرجع سابق، ص 73.

[4] أحسن بومالي، أول نوفمبر بداية النهاية خرافة اعترافه الجزائر فرنسية، مرجع سابق، ص 76.

مراكز التجمع التي يسيطر عليها جيش التحرير لوطني، ونظرا لكثرة حوادث الفرار قام الجنرال "بارنلاج" يوم 19-09-1959 بزيارة مراكز التجمع المقاومة في دائرة قسنطينة ودائرة سكيكدة لدراسة التدابير اللازمة لمواجهة هذه الوضعية[1].

إذن الشعب الجزائري ورغم ما سلط عليه من قمع وإرهاب أثبت أنه بجانب الثورة والثوار، ورغم أن أفراد الشعب قدموا خدمات لفرنسا –تحت الضغط–، إلا ن ما قدموه للثورة كان أضعف ما قدموه لفرنسا[2].

ورغم محاولات المستعمر العديدة لقتل روح المقاومة والثورة باستخدام شتى الوسائل المدمرة لكيان هذا الشعب، وكل أنواع التعذيب إلا أنها لم تنجح، فالمرأة التي أصرت على تمردها، وكان لها دور في إنجاح الثورة نجدها مقاتلة وممرضة، طباخة ومسؤولة اتصال ومشرفة وغيرها من عديد المهام التي كانت تقوم بها داخل مراكز التجميع[3].

ونجد الأطفال رغم الأمراض التي كانت تنخر أجسامهم الطرية يرددون الأناشيد الوطنية ومن بينها: من جبالنا طلع صوت الأحرار / شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب، بالإضافة إلى تقليدهم جيش التحرير، حيث يشكلون أفواجا وكتائب ويسخرون من الجنود الفرنسيين الجبناء، ويتوعدونهم بالموت على يد أبطال جبهة التحرير الوطني، وأصبح الطابع المميز لسكان مراكز التجميع يتمثل في فرار الأشخاص والعائلات من المراكز إلى الجبال، والالتحاق بصفوف جبهة التحرير الوطني، وفضلوا العيش في الغابات بدون مأوى ولا طعام على أن يبقوا في تلك المراكز التي كانوا يتعرضون فيها للموت البطيء ولكل أساليب الاستنطاق[4]، كما واجه الموقوفون في هذه المراكز سياسة المحتشدات بالإضراب، فكان وسيلة يدفعون بها عن أنفسهم ظلم الإدارة وتعدياتها، وقد تكونت لجنة مهمتها

[1] جريدة المجاهد، مراكز التجمع مصدر قلق للقيادة الفرنسية، ج 2، ع 58، 15-12-1959، ص 11.
[2] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 3، الدار العثمانية، الجزائر، 2013، ص 12.
[3] مجلة أول نوفمبر، دور المرأة الجزائرية، ع 183، مارس 2017، ص 49.
[4] أحسن بومالي مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية، مرجع سابق، ص 78.

الاتصال بسلطات المحتشد للمطالبة بحقوق الموقوفين، وكلما أخفقت اللجنة في عملها يحدث إضراب عام عن الأكل، مما جعل سلطات المحتشد في موقف حرج، وسرعان ما تكونت داخل المحتشد لجنة سرية للتهريب، مهام أعضائها جمع الأموال لشراء الثياب والأغذية[1]، ومشاركتها مع جيش التحرير الوطني.

فكانت المحتشدات نقمة على الجزائريين، إلا أنها ساعدت كثيرا على نشر مبادئ وأهداف جبهة التحرير الوطني، إذ سرعان ما تحولت إلى منابع تزود روافد الكفاح المسلح سواءا في الريف أو المدينة، وقد انتقلت الإطارات السياسية لتلك التجمعات الهائلة لتنظيم الدروس الاستعجالية في كافة الميادين، ولتعد الذهنية الجزائرية للتكيف مع الأوضاع المفروضة على البلاد، بهذا ارتفع مستوى الوعي الجماهيري بنسبة عالية بفضل ما قدمته المحتشدات، ذلك أن كل من يعود إلى ذويه يتحول إلى داعية متشبع بالعقيدة قادر على الإقناع[2].

هكذا تمكن مناضلي وأنصار الثورة من القيام بعملهم داخل مراكز الحشد، فتحولت استراتيجية الحشد الجهنمية نقمة على الإدارة الفرنسية، وسلاح في يد جيش وجبهة التحرير الوطني، وخابت الحكومة الفرنسية من جديد.

[1] جريدة المجاهد، من جحيم المحتشد إلى جبالنا الحرة، ج 1، ع 282، ص 08.

[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، منشورات اتحاد العرب، دمشق، 1999، ص ص 24-25.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع المحتشدات ابان الثورة التحريرية الشرق الجزائري أنموءجا (1962/1954) والبحث فيه توصلنا الى عدة نتائج اهمها:

انتهجت فرنسا السياسة التعسفية للقضاء على الثورة التحريرية التي تقوم على الابادة الجماعية و ذلك عن طريق تطبيق قوانين القمعية الاستثنائية التي تطبق في حق الشعب الجزائري من اجل خنق الثورة و اخمادها و انجازها تجمعات كبرى عبر أرجاء الوطن ،و تمثلت هذه التشريعات و قوانين لإنشائها مراكز تجميع السكان متصلة بإجراء قوانين استثنائية كقانون حالة المطوارئ الصادر يوم 30افريل 1955 و المصالح الخاصة يوم 16مارس 1956 التي استخدمها الاستعمار الفرنسي من انتهاك حقوق الانسان التي تمارسها السلطات الاستعمارية في حق الشعب الجزائري و الى انشاء المناطق المحرمة و الاسلاك الشائكة التي طبقتهم فرنسا في مواجهة الثورة التحريرية .

و من خلال الثورة التحريرية ابتكرت السلاطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر ظاهرة المحتشدات تقيمها على مساحات شاسعة من الارض في الشرق الجزائري اتجاه الجزائريين خلال الثورة التحريرية في الفترة الممتدة من (1962/1954)شملت هذه المحتشدات جميع فئات الجزائريين من رجال و نساء و شباب ،و كانت الغاية الاساسية من حشد السكان في مراكز ايواء هو عزل و فصل الشعب عن المجاهدين ،بحيث لا يجدون المأوى أو الطعام أو المساعدة اللازمة لتنفيذ الهجمات على العدو.

اقيمت المحتشدات في المناطق النائية و الجبلية، و قامت الثورة على دعم السكان المحليين و خلق التضاريس الجغرافية المناسبة للحماية و التموين ،و كانت المحتشدات جزءا اساسيا من البنية التحتية لجيش التحرير الشعبي الجزائري، و لعبت دورا حاسما في تنظيم الكفاح المسلح من القوات الفرنسية.

عانى سكان المحتشدات من ظروف قاسية حيث كانت يعيشون في بيوت متهالكة و حرموا من ابسط حقوقهم الإنسانية حيث تعرض المعتقلون في هذه المراكز للتعذيب و الإهمال ، وكانت الظروف المعيشية داخلها قاسية للغاية ،حيث قام الجيش الفرنسي بتهجير حوالي3ملايين جزائري من أراضيهم و وضعوهم في مخيمات في ظروف مأساوية و غير إنسانية .

-هدفت المحتشدات إلى عزل الجزائريين عن الثورة و منع الدعم من الوصول إليها.

بدأت المحتشدات في الولايات الأولى و الثانية (الأوراس و الشمال القسنطيني) كمراكز صغيرة تدريبية وتطورت إلى مراكز تكتيكية مهمة لتنظيم و توجيه النضال الثوري .

و كانت المحتشدات إحدى السياسات القمعية التي اتبعتها فرنسا من خلال الثورة الجزائرية بحيث سياسة تجميع السكان في المخيمات بمثابة نقمة على الجزائريين لذلك تركت سياسة المحتشدات اثرا عميقا على المجتمع الجزائري و مسار الثورة ،حيث شكلت تجربة مرعبة للكثير و أدت إلى فقدان العديد من الأرواح البريئة و انتهاك حقوق الإنسان بشكل بشع ، ولمواجهة هذه التحديات يجب لهذا المجتمع الجزائري تعزيز فيه العدالة و المساواة و احترام حقوق الإنسان و هذا يتطلب الوعي و التثقيف بأهمية الحفاظ على الذاكرة التاريخية و ضرورة منع تكرار مثل هذه الجرائم في المستقبل.

الملاحق

الملحق 01 :

محتشد فرنسي قرب مركز عسكري بمنطقة وادي فراغة بقالمة

ROKNIA

ROKNIA : Village à vendre

وثيقة من متحف المجاهد بقالمة

محتشدات و حصار بالأسلاك الشائكة لإجهاض الثورة الجزائرية

المصدر: https://www.annasronline.com/images/images/2020/2020-7/politique/jamajimaagif2.gif

الملحق 02: المواطنين تحت التعذيب

حفرة مربعة الشكل مساحتها 4 م2 بداخلها مجموعة من المعتقلين مغطاة بالأسلاك الشائكة حيث يبقون عدة أيام دون أكل ولا شرب أمام الشمس والبرد في الموت البطيء ويفرج عن آخر من بقي منهم حيا...

مجموعة من المجاهدين المجارح مقيدون بالأحبال في أعناقهم وأرجلهم وأيديهم أمام الشمس والعطش تحت التعذيب وأخيرا تقطع رؤوسهم من طرف القوات الفرنسية

المصدر : نور الهدى بكاري ، المحتشدات و المعتقلات ابن الثورة التحريرية الجزائرية 1957-1962 ، ص 48.

الملحق 03 : المعاناة داخل المحتشدات

المصدر:محمد الصالح الصديق، المرجع السابق ،ص248

الملحق 04 :

محتشد فرنسي قرب مركز عسكري بمنطقة وادي فراشة بقالمة

ملحق 11 رقم 08: الخريطة المعلمية لولاية قالمة[1]

المصدر: عمار قليل، مرجع سابق، ص 164

الملحق 05:

المناطق المحرمة

المصدر :عمار قليل ،المرجع السابق،ص160

بيبليوغرافيا

البيبليوغرافيا:

أولا :المصادر :

1 . الجرائد:

1. جريدة المجاهد: من مراكز الموت البطيء، ج 3، ع 75، 22 أوت 1960،
2. جريدة المجاهد، كفاح في المحتشد، ج 3، ع 170، 13 جوان 1960،
3. جريدة المجاهد، محتشدات الموت، 15-12- 1999، ع 57،
4. جريدة المجاهد، مراكز التجمع مصدر قلق للقيادة الفرنسية، ج 2، ع 58، 15-12-1959،
5. جريدة المجاهد، مراكز التجمع وتفكيكها، ج 4، ع 98، 19 جوان 1961،
6. جريدة المجاهد، مراكز التجميع ج2، ع11،59 جانفي 1960
7. جريدة المجاهد، من جحيم المحتشد إلى جبالنا الحرة، ج 1، ع 282ب .

2- الكتب:

8. كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946-1962، دار القصبة، الجزائر 1999،
9. تقية مُحَّد ، الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمآل، تر: عبد السلام عزيزي: دار القصبة: الجزائر: 2010م.
10. خياطي مصطفى: معسكرات التجميع في الجزائر أثناء حرب التحرير 1954- 1962- تر. لمعراجي مُحَّد ا وعمر المعراجي، دار هومة، الجزائر 2015م.
11. خياطي مصطفى ، سجناء سياسيون خلال حرب الجزائر من خلال أضابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تر: قندوز عباد فوزية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015م.

ثانيا: المراجع :

12. بوعزة، مُحَمَّد. "المحتشدات الفرنسية في الجزائر: دراسة تاريخية." دار الكتب الوطنية، 2010م.
13. حمداني، علي. "حرب التحرير الجزائرية: منظور جديد." جامعة الجزائر، 2005..
14. زيدان عبد القادر ، "المحتشدات والاستراتيجية العسكرية الفرنسية في الجزائر"، دار الفكر العربي، 2010م.
15. خلاص علي: الثورة الجزائرية في الشمال القسنطيني ط1، دار الحضارة، الجزائر
16. كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946- 1962، دار القصبة، الجزائر 1999م.
17. قليل عمار ، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 2، الدار العثمانية، الجزائر، 2013م.
18. غربي الغالي ، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، دراسات في السياسات والممارسات، دار غرناطة، الجزائر، 2009م.
19. كتاب كيف ننسى وهذه جرائم للأستاذ مُحَمَّد الصالح الصديق، دار هومة، الجزائر، 2009م.
20. شريط لخضر: استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، سلسلة المشاريع الوطنية، 2007م.
21. بلغيث مُحَمَّد الأمين ، موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، ع 5، 2001م.
22. الزبيري مُحَمَّد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، منشورات اتحاد العرب، دمشق، 1999م.
23. تقية مُحَمَّد ، الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمآل، تر: عبد السلام عزيزي: دار القصبة: الجزائر: 2010م.
24. حسين مُحَمَّد ، "الحرب الجزائرية من أجل الاستقلال"، دار النشر: الأفق الجديد، 2005م.
25. بوقطاية نورة ، "التحولات الاجتماعية في الجزائر خلال الحرب"، جامعة الجزائر، 2003م.

ثالثا: المقالات

26. بومالي أحسن: مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية مجلة المصادر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، ع8: ماي 2003م.

27. قبايلي أمال ، قانون حالة الطوارئ 1955، مقال، العدد 17

28. قاسمي بختاوي: المحتشدات ومراكز التعذيب، شهادات حية من منطقة "صبرة" تلمسان: مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، ع 221 جامعة ابن خلدون- تيارت 2012م.

29. شلالي عبد الوهاب ، هيبي عمران، جيش التحرير الوطني في مواجهة الأسلاك الشائكة المكهربة على الحدود الجزائرية الشرقية 1957- 1962، مجلة الرسالة الدراسات والبحوث الإنسانية، العدد 01، مارس، 2019م.

30. منير صالي ، تطور تنظيم جيش التحرير الوطني والاستراتيجية الفرنسية المضادة (1956-1958)، د- ا -م، د -ع، الجزائر، د -ت.

31. حسين عبد الهادي ، لاصاص بين تأطير السكان المحليين وإفشال الثورة التحريرية 1954-1962، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مجلة دورية دولية محكمة، العدد 12،

32. أوسليم عبد الوهاب ، المحتشدات والفرق الإدارية المختصة SAS من خلال جريدة المجاهد 1956-1962، الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، ديسمبر 2012م.

33. شمبازي مُحَمَّد ، الفرق الإدارية المتخصصة SAS أي دور لها في المحتشدات؟، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 5 ديسمبر 2017م.

34. بية نجاة ، الاستراتيجية الفرنسية في القضاء على الثورة الجزائرية، الحرب النفسية للمصالح الإدارية المتخصصة SAS ما بين 1955-1962 أنموذجا، مجلة تاريخ المغرب العربي، مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ، المجلد 7، العدد 2 ديسمبر 2021م.

35. مقدر نور الدين: المحتشدات الفرنسية بالجزائر خلال الثورة الجزائرية 1955/1962، مجلة الدراسات، العدد 01، جامعة مُحَمَّد بوضياف- المسيلة- 7- 4-2020م.

رابعا: الرسائل الجامعية:

37. عبادة علي ، التعذيب والسجون والمعتقلات في المنطقة الشرقية أثناء الثورة الجزائرية، أطروحة لنيل الدكتوراه ل – م –د، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017، -2018م.

38. بن لشهب عقيلة: المحتشدات الاستعمارية خلال الثورة الجزائرية 1954/ 1962 مذكرة لنيل شهادة الماستر، تاريخ حديث معاصر، جامعة مُحَّد بوضياف المسيلة، 2018م.

39. بوشمال لبنى والعومي مروة، المحتشدات العسكرية الفرنسية في منطقة قالمة، بومسرة أحمد والركنية وعين العربي، نموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص المغرب العربي المعاصر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

40. سهايلية عائشة ، بوخلاق رانية: القيادة العسكرية الفرنسية في مواجهة الثورة التحريرية في الولاية الأولى "الأوراس" 1954- 1956، مذكرة لنيل شهادة الماستر "ل. م. د" جامعة العربي التبسي "تبسة" 2020- 2021م.

41. قوادرية علي ، المحتشدات ودورها أثناء ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، 2015-2016م.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الإهداء

قائمة المختصرات

مقدمة .....أ

الفصل التمهيدي

السياسة التعسفية الفرنسية للقضاء على الثورة

أولا: التشريعات الفرنسية لإقامة المحتشدات 06

أ-قانون حالة الطوارئ 03-04-1955:..... 06

ب-قانون المصالح الخاصة 16 مارس 1956:..... 09

ثانيا: قوانين إنشاء المناطق المحرمة والأسلاك الشائكة 13

1-المناطق المحرمة:..... 13

2الأسلاك الشائكة: 15

الفصل الأول

المحتشدات في الشرق الجزائري

أولا: مفهوم المحتشدات وبداية ظهورها..... 22

ثانيا: أنواعها:..... 24

ثالثا: ظروف الحياة داخلها: 26

رابعا: أهداف فرنسا من إقامة المحتشدات..... 29

الفصل الثاني

نماذج عن المحتشدات في الشرق الجزائري

تمهيد: 32
أولا: نماذج عن المحتشدات في الولاية الأولى الأوراس 33
الخلفية التاريخية للمنطقة 33
أساليب إدارة المحتشدات 34
تأثير المحتشدات على السكان 34
نماذج عن المحتشدات في الشرق الجزائري 34
ثانيا: المحتشدات في الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) 36
تأثير المحتشدات على السكان في الولاية الثانية (الشمال القسنطيني..... 37
أهداف المحتشدات في الولاية الثانية (الشمال القسنطيني 38
نماذج محتشدات في المنطقة الثانية : 40

الفصل الثالث

انعكاسات سياسة المحتشدات

أولا: اثارها على المجتمع الجزائري..... 43
ثانيا: نتائجها على مسار الثورة..... 46
ثالثا: طرق مواجهتها 50
الخاتمة 58
الملاحق..... 60

قائمة الصادر والمراجع 67

فهرس المحتويات 72

الملخص:

إن سياسة المحتشدات التي انتهجتها فرنسا في الشرق الجزائري خلال الفترة الاستعمارية (1962/1954) التي تعد من بين ردود الفعل الفرنسية لقمع الثورة من أجل تحقيق الهدف الاساسي الذي عملت عليه فرنسا الاستعمارية و هو فصل الشعب عن ثورته وتجسيد خرافة "الجزائر فرنسية" و لان لكل فعل ردة فعل واجه جيش التحرير الوطني وجبهته هذه الاستراتيجية القمعية بكل قوة و شجاعة عظيمة و تضحيات جسام من شعب أبى الا أن يحقق سيادته و يسترجع حريته المسلوبة

و هو ما حدث بالفعل في يوم عظيم شهدت له سنة 1962.

الكلمات المفتاحية:

المحتشدات، المعتقلات، الثورة الجزائرية، الشرق الجزائري،، التعذيب، الاستعمار.

Sammury

The primary camps implemented by France in eastern Algeria during the colonial period from 1956 to 1962 were among the French responses to suppress the revolution. The main goal of colonial France was to separate the people from their revolution and realize the myth of "French Algeria." However, every action has a reaction. The National Liberation Front and its army faced this repressive strategy with great strength, courage, and immense sacrifices from a people determined to achieve sovereignty and reclaim their stolen freedom. This goal was indeed realized on a historic day in 1962.

Keywords: camps, detention centers, Algerian revolution, Algerian War of Independence, torture, colonialism.